وزارة التعليم العالي و البحث العلمـي

جامعـة الجيلالي بونعامة ـ خميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

مذكرة ماستر في علم الاجتماع

تخصص:سوسيولوجيا العنف والعلم الجنائي

الخدمة الاجتماعية ودورها في رعاية ضحايا الجريمة

دراسة ميدانية لبعض الجمعيات الممارسة للخدمة الاجتماعية بولاية عين الدفلى

إعداد الطالبين:

ـ مرجاني صدام

ـ محمدي نورة

إشراف الدكتور:

مغراني سليم

الموسم الجامعي 2018/2017

وزارة التعليم العالي و البحث العلمـي

جامعـة الجيلالي بونعامة ـ خميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

مذكرة ماستر في علم الاجتماع

تخصص: سوسيولوجيا العنف والعلم الجنائي

الخدمة الاجتماعية ودورها في رعاية ضحايا الجريمة

دراسة ميدانية لبعض الجمعيات الممارسة للخدمة الاجتماعية بولاية عين الدفلى

إعداد الطالبين:

ـ مرجاني صدام

ـ محمدي نورة

إشراف الدكتور:

مغراني سليم

الموسم الجامعي 2018/2017

شكر و عرفان

نشكر الله الذي وفقنا لإنجاز هذه الدراسة.

كما يشرفنا ان نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ **سليم مغراني** من اجل قبوله الاشراف على هذا البحث المتواضع، وعلى النصائح والتوجيهات القيمة التي اسداها لنا اثناء انجازنا لهذا البحث.

كما لا ننسى كل من الحاج عبد القادر والحاج حفيظ وخليل ومهدي.

وكذلك نتقدم بالشكر والتقدير الى كل زملائنا واحبائنا سواء كانوا في اطار الدراسة او خارجها كل باسمه.

كما نشكر جميع المبحوثين الذين لم يحرجوننا في الاجابة على الاسئلة المقدمة لهم.

إهداء

أتقدم بإهداء ثمرة جهدي الى:

فرحتي في الحزن وقوتي في الضعف ... **أبي** ...رحمه الله واسكنه فسيح جنانه.

الى سر وجودي ومنبع الحياة... **أمي**... بارك الله في حياتها.

الى **اخوتي** رعاهم الله وحفظهم.

الى كل من أخوالي وأعمامي وأقاربي انار الله دربهم والى كل من يهمهم امري سواء من بعيد او من قريب.

الى زميلتي في هذا البحث المتواضع لبذلها كل ما في وسعها لإتمامه.

الى كل ممن يرى في نجاحي نجاحا له.

الى كافة اساتذة وطلبة علم الاجتماع "سوسيولوجية العنف والعلم الجنائي".

إهداء

اشكر الله على توفيقه لي في انجاز هذا العمل.

كما اهدي ثمرة جهدي الى ابي الغالي الذي لولاه لما وفقت في إتمام هذا العمل شفاه الله وحفظه لي من كل شر.

الى أمي التي كانت السند الحقيقي لي أدامها الله تاجا فوق رأسي.

الى زميلي في هذا البحث صدام مرجاني.

الى الاستاذ المشرف مغراني سليم الذي حرص على اتمام هذا العمل على اكمل وجه.

الى الاساتذة الكرام الذين اشرفوا على مشواري الدراسي.

الى إخوتي وأخواتي وكل أفراد العائلة دون إستثناء.

الى اصدقائي وكل فرد قريب من قلبي.

الى كل المبحوثين وتعاملهم معنا.

الى كل من ساهم في هذا العمل ولو بدعاء.

محمدي نورة

ملخص الدراسة:

باللغة العربية:

الخدمة الاجتماعية في مفهومها مهنة ذات نظرة شمولية وضرورة اجتماعية تهتم بالفرد والجماعة والمجتمع، ولما يحيط بهم من مشكلات، كما تضع في اعتبارها كافة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤثرة في حياتهم، من خلال خلق فرص تتماشى وقدراتهم وعلاقتهم بالمحيط الاجتماعي.

من خلال تطرقنا في دراستنا الى دور الخدمة الاجتماعية في رعاية ضحايا الجرائم، قد تمكنا من طرح التساؤلات المتمثلة في:

. هل لمراكز الخدمة الاجتماعية (الجمعيات) دور في اعادة ادماج ضحايا الجرائم؟

. هل للأخصائي الاجتماعي دور في اعادة تأهيل وادماج ضحايا الجرائم؟

وبعد الدراسة الميدانية التي قمنا التي شملت الجمعيات في ولاية عين الدفلى توصلنا الى النتائج التي يمكن حصرها في مايلي:

ان الجمعيات والناشطين فيها ساهموا من خلال ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية لمعالجة ورعاية العديد من الضحايا بتطبيق اسلوب وطرق ومبادئ الخدمة الاجتماعية.

Résume en français :

Le service social est un métier global aussi obligation social, s'intéresse par l'individu, group et la société, et leurs problèmes aussi il considère tous les facteurs sociaux, économiques, politiques dans leurs vie, a travers la création des chausses avec leurs capacité, et leurs relation dans l ;entouragesocial.

A travers notre étude sur le service social dans le soin de victimes des crimes et a travers ce cou texte, étude passe les interrogation suivant :

Fst ce que le centrer de service social ya-t-il une rôle dans l'intégration de victimes des crimes ? -1

Fst ce que le sociologue ya-t-il une rôle dans l'intégration de victimes des crimes ? -2

Apres étude empirique au niveau des association dans la wilaya de Ain defla, lorsque il les résultats d'étude étaient :

Les association que participent a travers le pratique de service social pour traiter, et soin des victimes par appliquer les méthodes et les principes de service social .

فهرس المحتويات

الشكر	
الاهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ
الباب الاول: الجانب المنهجي والنظري للدراسة.	
الفصل الاول: الاطار المنهجي للدراسة.	
المبحث الاول: تحديد الموضوع واشكاليته.	**3**
اولا: اسباب اختيار الموضوع.	**3**
ثانيا: اهداف الدراسة.	**3**
ثالثا: اهمية الدراسة.	**4**
رابعا: الاشكالية والفرضيات.	**5**
خامسا: مفاهيم الدراسة.	**8**
المبحث الثاني: النظريات المفسرة والدراسات السابقة.	**11**
اولا: النظريات المفسرة للدراسة.	**11**
ثانيا: الدراسات الجزائرية.	**13**
ثالثا: الدراسات العربية.	**15**
رابعا: الدراسات الاجنبية.	**16**
المبحث الثالث: الاسس المنهجية للدراسة.	**18**

اولا: المناهج المتبعة.	**18**
ثانيا: التقنيات المستعملة في الدراسة.	**19**
ثالثا:العينة وكيفية اختيارها.	**20**
رابعا: مجالات الدراسة.	**21**
خامسا: صعوبات الدراسة.	**21**
الفصل الثاني: ماهية الخدمة الاجتماعية ودورها في رعاية ضحايا الجريمة.	
تمهيد.	**23**
المبحث الاول: ماهية الخدمة الاجتماعية.	**24**
المطلب الاول: تعريف بالخدمة الاجتماعية.	**25**
المطلب الثاني: البناء التاريخي للخدمة الاجتماعية.	**26**
المطلب الثالث: اهداف الخدمة الاجتماعية.	**27**
المبحث الثاني: طرق ومجالات ومبادئ ممارسة الخدمة الاجتماعية.	**29**
المطلب الاول: طرق أداء الخدمة الاجتماعية.	**30**
المطلب الثاني: مجالات الخدمة الاجتماعية.	**32**
المطلب الثالث: مبادئ الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.	**33**
المبحث الثالث: الاخصائي الاجتماعي.	**33**
المطلب الاول: التعريف بالأخصائي الاجتماعي.	**34**
المطلب الثاني: خصائص واسهامات الاخصائي الاجتماعي.	**35**
المطلب الثالث: مراحل التدخل المهني للأخصائي الاجتماعي.	**35**
ملخص الفصل.	**38**

الفصل الثالث: ضحايا الجريمة.	
تمهيد.	**40**
المبحث الاول: ماهية ضحايا الجريمة.	**41**
المطلب الاول: التعريف بضحايا الجريمة.	**41**
المطلب الثاني: نمو حركة ضحايا الجريمة.	**42**
المطلب الثالث: ضوابط واهمية التفرقة بين المجني عليه والضحية.	**44**
المبحث الثاني: التطور التاريخي لتعويض ضحايا الجريمة.	**46**
المطلب الاول: تعويض ضحايا الجرائم في المجتمعات والقوانين القديمة.	**46**
المطلب الثاني: تعويض ضحايا الجريمة في الشرائع السماوية.	**49**
المطلب الثالث: تعويض ضحايا الجريمة في العصور الوسطى.	**51**
المبحث الثالث: حقوق ضحايا الجريمة امام الشرطة.	**52**
المطلب الاول: الحق في التبليغ والشكوى	**52**
المطلب الثاني: حق الادعاء المدني.	**54**
المطلب الثالث: الحق في الحماية والرعاية اللاحقة لضحايا الجريمة.	**55**
ملخص الفصل.	**58**
الباب الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة.	
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية.	
اولا: عرض وتقديم المقابلات.	**61**
ثالثا: التحليل السوسيولوجي للمقابلات	**78**
رابعا: عرض نتائج الفرضيات.	**87**

خامسا:الاستنتاج العام.	**89**
خاتمة.	**90**
قائمة المراجع	
الملاحق	

مقدمة

تعتبر الموارد البشرية الدعامة الرئيسية لأي مجتمع من المجتمعات، ذلك انها تعمل على تنميته وفي شتى المجالات الاقتصادية، والثقافية، السياسية، الدينية، والاجتماعية، كما تعمل على تغييره وتحفظه من الزوال، فلا يمكن ان تؤدي الموارد البشرية مهامها ودورها دون ان يعمل المجتمع على تنميتها جسديا، عقليا، نفسيا، اجتماعيا وحتى تنظيميا من اجل تحقيق التقدم المنشود.

فوجب الاهتمام بالعنصر البشري في عملية التنمية، حيث يتمثل هذا الاهتمام في تنمية كفاءاته والعمل على رفع معنوياته للوصول الى اعلى قدر من تكيفه وتفاعله مع مجتمعه لتحقيق البناء الاجتماعي السليم، فهناك فئات اخطئت المسار داخل المجتمع فلا يمكن اعتبارها من السلبيات التي تؤثر في البناء الاجتماعي طالما داخل المجتمع توجد مؤسسات ومراكز خاصة بالرعاية واعادة التأهيل والإدماج وإعادته فرد صالح داخل المجتمع.

فأي خلل يؤثر في البناء الاجتماعي والحياة ألاجتماعية ونذكر التفكك على المستوى الاجتماعي والشخصي، حيث يسود المجتمع السلوك العشوائي الذي يتسم بعدم الوضوح والخلل في القيم ألاجتماعية وشيوع الامراض الاجتماعية المختلفة كالسرقة، الإدمان التحرش، لذلك تحرص جميع المجتمعات على الابقاء على البناء الاجتماعي من خلال اشكال القوة ذات التأثير الفعال التي تعمل على تدعيم التماسك الاجتماعي وضبط السلوك واعادة توجيهه، بالاعتماد على وسائل متنوعة في تهذيب وتوجيه سلوك الذين ظلت بهم السبل.

والخدمة الاجتماعية تعد مهنة تو طريقة تعنى بتقديم المساعدة والدعم لتلك الفئات التي وقعت تحت تأثير الانحراف والجريمة، هذا من خلال تزويد الاخصائيين الاجتماعيين خلال فترة اعدادهم بأسس واساليب المساعدة لنزلاء المؤسسات الإيداعية لرعاية المنحرفين.

فالرعاية والاصلاح تقدم من طرف اخصائيين مدربون ويتمتعون بالنضج العقلي والنفسي، وتخص الرعاية فئة الافراد الذين وقعوا ضحية لظروف اجتماعية ساهمت في

لجوئهم لجرائم اوقعتهم في قفص الوصم، النبذ والاستهجان الاجتماعي، فمهمة الخدمة الاجتماعية هنا اعادة تسوية سلوكهم واعادة اصلاحهم وادماجهم داخل المجتمع.

ففي دراستنا هذه تناولنا دور الخدمة الاجتماعية في رعاية ضحايا الجرائم، بحيث تضمن هذه الدراسة، الفصل التمهيدي الذي شمل اسباب اختيارنا لهذا الموضوع بالإضافة الى اهمية واهداف الدراسة، كذلك الاشكالية ومفاهيم الدراسة، وبعض النظريات المفسرة لدور الخدمة الاجتماعية في رعاية ضحايا الجريمة، اي بما يسمى بالمقاربات السيسيولوجيا وكذا الدراسات السابقة، اما في الاخير شمل الفصل المناهج المتبعة والتقنيات المستعملة في الدراسة، والعينة ثم مجالات الدراسة وصعوباتها.

اما الفصل الثاني فقد تناول في مبحثه الاول ماهية الخدمة الاجتماعية، الذي تطرقنا فيه الى تعريفها والبناء التاريخي لها واهدافها (الخدمة الاجتماعية)، اما في المبحث الثاني فقد تناول طرق ومجالات ومبادئ الخدمة الاجتماعية، كما دار المبحث الثالث حول الاخصائي الاجتماعي.

اما في الفصل الثالث والذي دار محتواه على ضحايا الجرائم، فقد تناول في مبحثه الاول ماهية ضحايا الجريمة، (تعريفها، نشأتها، ونمو حركة الضحايا)، اما المبحث الثاني فقد تطرق الى التطور التاريخي لتعويض ضحايا الجريمة عبر العصور، بالإضافة الى مبحث ثالث تطرق الى حقوق ضحايا الجريمة امام الشرطة.

اما بالنسبة للفصل الرابع والاخير والذي تمثل في الجانب النظري للدراسة، وهو عبارة عن مجموعة من المقابلات اجريت مع رؤساء الجمعيات او مع احد الاعضاء المشرفين عليها، ثم قمنا بعرض هذه المقابلات وتحليلها واستخلاص النتائج حسب كل فرضية، ثم الاستنتاج العام واخيرا تم عرض خاتمة البحث.

الجانب المنهجي والنظري

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

1. أسباب اختيار الموضوع
2- أهداف وأهمية الدراسة
3- الاشكالية والفرضيات
4- مفاهيم الدراسة
5- النظريات المفسرة للدراسة
6- الدراسات السابقة
7. منهج الدراسة
8. تقنيات الدراسة

المبحث الاول: تحديد الموضوع واشكاليته.

اولا: اسباب اختيار الموضوع.

1. الاسباب الذاتية: من الاسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع الرغبة منا في دراسة موضوع جديد ومهم بالنسبة للمجتمع، وكذا على افراد المجتمع الدراية الكاملة بمهام واهمية الخدمة الاجتماعية، نذكر ايضا الارتباط الوثيق بين الخدمة الاجتماعية والتخصص المدروس، والقناعة الكاملة بالموضوع وكذا الاهتمام بضحايا الجرائم يكون من خصوصية ومسؤولية المجتمع، نظرة المجتمع الغير العادلة لفئة ضحايا الجرائم دفع بنا للخوض في مثل هذا الموضوع والبحث فيه.

الاسباب الموضوعية: السبب الموضوعي الرئيسي الذي دفع بنا الى اختيار هذا الموضوع هو نقص الدراسات التي تناولت موضوع ودور الخدمة الاجتماعية في رعاية ضحايا الجرائم. حداثة وجدة تخصص الخدمة الاجتماعية ودورها في تقليص او الحد من الاعتقاد بان ضحايا الجرائم عالة وهم على المجتمع.

اهمية الخدمة الاجتماعية داخل كل مجتمع، ودورها في رعايا وإعادة ادماج ضحايا الجرائم داخل المجتمع كأفراد صالحين.

ثانيا: اهداف الدراسة.

- التعرف على دور المؤسسات الخدمة الاجتماعية في التعامل مع المشكلات الاجتماعية التي تعترض واقع افراد المجتمع.
- معرفة الدور الذي يقوم به الاخصائي الاجتماعي في التعامل مع ضحايا الجرائم.
- فهم مختلف البرامج التي على الاخصائي الاجتماعي المساهمة فيها.
- التعريف بالخدمة الاجتماعية ومدى انتشارها وتطورها في مختلف المجالات.
- الوقوف امام مسؤولية الخدمة الاجتماعية في رعاية ضحايا الجرائم.
- التعرف على مدى جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة في المؤسسات الاولية وكذا الصعوبات التي تؤثر عليها.

- التعرف على مدى كفاءة مقدمي الخدمة في رعاية ضحايا الجرائم.

ثالثا: اهمية الدراسة.

- فعالية الخدمة الاجتماعية في علاج وتأهيل ضحايا الجرائم والمشكلات الاجتماعية.
- تمكننا هذه الدراسة من اضافة رؤية جديدة لدور مؤسسات الخدمة الاجتماعية والأخصائي الاجتماعي في التعامل مع ضحايا الجرائم.
- دراسة واقع الخدمة الاجتماعية وضحايا الجرائم ذو اهمية في اعداد خطط ومشاريع علمية عملتيه في التعامل مع مثل هذه الفئة.
- تمكننا هذه الدراسة من رصد جوانب النقص والقصور في دور الخدمات الاجتماعية في رعاية وتأهيل ضحايا الجرائم.

الاشكالية:

قد وصل عالم الإنسانية لدرجة عالية من التطور في مختلف المجالات(الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية) الذي لم يبلغه من قبل، حيث اعتبرت التنمية الإجتماعية العامل الأساسي لتقدم المجتمعات واستمرارها، كونها تستهدف المجتمع بأفراده ومؤسساته، بالاعتماد على مختلف الجهود والأساليب لتحقيق الأمن النفسي والإجتماعي، ومع كل هذا التطور وهذا الواقع الاّ انه اليوم اصبحت تميزه مشكلات وظواهر لم تكن موجودة من قبل او تعددت متغيراتها وارتفعت معدلاتها، فقد شاعت تقنيات جديدة ووسائل متعددة في الاجرام، تجعل من تلك الفئة افراد سلبيين لا يتوافقون مع معايير المجتمع، اِما يكونون افراد منحرفين او ضحايا لأفعال اجرامية، فقد اوكل المجتمع مهنة مساعدة الضحايا على ادائهم الاجتماعي والتكيف والتفاعل داخل المجتمع للخدمة الاجتماعية، بتحديد دورها واهميتها في رعاية واعادة ادماج الافراد الذين وقعوا ضحايا لجرائم ما، فقد تزايدت خصوصا في الآونة الاخيرة اهتمامات قانونية وسيسيولوجيا بدراسة احوال ضحايا ألجرائم حيث نجحت تلك الاخيرة في اجتذاب المجتمع الدولي الى ضرورة اجراء تلك الدراسات وضرورة حماية حقوق الضحايا بالحد من اضرار والام عانوها من جراء جرائم أطالت بهم، فالاهتمام بضحايا الجرائم تصاعد في ضوء تصاعد التيار الاجرامي وتعدده.

كما تعتمد مؤسسات الخدمة الاجتماعية في التصدي لظاهرة الجريمة ورعاية ضحاياها على فرق عمل متكاملة خصصت لمثل هذه المشكلات، فهذا الدور يقوم به الاخصائي الاجتماعي كونه فرد مدرب على المهارات الاجتماعية والوظيفية وكونه المخطط للسياسات والبرامج المقدمة للأفراد، فالخدمة الاجتماعية ومهنتها تعد الحجر الاساسي في الرعاية والاصلاح، فمن خلالها وعمل مؤسساتها والافراد الفاعلين فيها يتم تعديل السلوك برعاية وحماية ضحايا الجرائم عن طريق التأهيل الاجتماعي وليس العقاب كما يرى البعض من خلال تزويدهم بالدعم المعنوي والمهني وبتكيف الفرد الضحية مع مجتمعه عامة ومع نفسه خاصة وعودته كمواطن تتناسب قيمه وقيم المجتمع المحيط به، فكل هذه الاهداف تتحقق

بوجود الاخصائي الاجتماعي، كونه يتمتع بدرجة عالية من النضج النفسي والانفعالي والاجتماعي، فهو معيار في مؤسسات الخدمة الاجتماعية الذي بفضله يتحقق التأهيل والرعاية والاصلاح، فالخدمة الاجتماعية بدورها واهميتها في كل مجتمع تساهم في عمليات التأهيل والاصلاح التي تخص بها الافراد الضحايا انطلاقا من خدمة الفرد وخدمة الجماعة الى خدمة المجتمع ككل الذي عارض تلك الفئات التي تعرضت للنبذ والاستهجان داخل الجماعة والمجتمع المحيط بهم.

ان علاج مثل تلك الاثار والمخلفات التي تلقاها الفرد الضحية جراء تعرضه لفعل اجرامي ما في الجزائر، ظهرت الجمعيات التي هي عبارة عن تنظيمات تطوعية حرة يؤسسها المواطنين من اجل حل المشكلات الاجتماعية التي تفاقمت في الآونة الاخيرة وكذا تلبية احتياجات الافراد الضحايا دون انتظار تدخل الدولة، تجسيدا لوعيهم المدني ورغبتهم في المساهمة في التنمية الاجتماعية، وبهذا تلعب الجمعية دور الخدمة الاجتماعية في العلاج والاصلاح والرعاية بتنظيم لمبادرات لحماية وتلبية مطالبهم، فقد كان عمل الجمعيات سابقا يقتصر على العمل التطوعي وفعل الخير بالبر والاحسان وتقديم الاعانة بفعل ديني انساني، اما اليوم وفي ضل تعقد الحياة وتعدد مشاكلها اصبحت الجمعية تعمل عمل مؤسسات الدولة في الخدمة الاجتماعية يتضمن ابعاد اخرى كالإصلاح والرعاية وكذا المساهمة في تنمية المجتمع، فقد ساهم الانفتاح السياسي والاجتماعي في الجزائر الى ظهور موجة كبيرة من الحركات الجمعية في شتى الميادين، الاجتماعية والثقافية والصحية وحتى البيئية،" حيث وصل العدد الاجمالي للجمعيات سنة 2001 الى حوالي 75 الف جمعية وطنية ومحلية، وفي سنة 2005 بلغ عددها اكثر من 80 الف جمعية".[1]

مما يدل على الرغبة في الاعتماد على الذات وكذا انتشار الوعي المدني في الاهتمام بفئة الافراد المحرومين الذين يمكن اعتبارها ضحايا لأفعال اجرامية، وباعتبار الجمعية اهم ادوات الخدمة الاجتماعية التي ادخلتها مرحلة العلمية والمهنية.

1. جريدة الخبر الاسبوعي، 21 سبتمبر 2006، العدد 130.

التساؤل العام:

كيف تساهم الخدمة الاجتماعية ومؤسساتها في رعاية ضحايا الجرائم.

الاسئلة الفرعية:

- هل للمراكز المتخصصة في الخدمة الاجتماعية(الجمعيات) دور في اعادة ادماج ضحايا الجرائم؟
- هل للأخصائيين الاجتماعيين(الناشطين الجمعويين) دور في اعادة تأهيل وادماج ضحايا الجرائم؟

الفرضية العامة:

تساهم الخدمة الاجتماعية ومؤسساتها في رعاية ضحايا الجرائم بالاعتماد على فرق متخصصة في اصلاح واعادة ادماج تلك الفئة في المجتمع.

الفرضيات:

- للمراكز المتخصصة في الخدمة الاجتماعية(الجمعيات) دور في اعادة ادماج ضحايا الجرائم.
- للأخصائيين الاجتماعيين(الناشط الجمعوي) دور في اعادة تأهيل وادماج ضحايا الجرائم.

خامسا: تحديد المفاهيم.

لقد تناولنا في دراستنا هذه مجموعة من المفاهيم والمصطلحات والتي جاءت كالاتي:

1. مفهوم الخدمة الاجتماعية:

في قاموس علم الاجتماع: تعرف بانها مجال مهني متخصص يهتم بتطبيق المبادئ السيسيولوجية لحل المشكلات المجتمعية ذات طبيعة خاصة للتخفيف من حدة بعض المشكلات الفردية، لهذا يهتم الاخصائيون العاملون في حقل الخدمة الاجتماعية لمعالجة العديد من المشكلات الفردية المتصلة بتوافق التقسيم الاجتماعي ومن ادائه لوظيفته في المجتمع وكذلك يتكامل الفرد في التنظيم ويقيم مبادئ الخدمة الاجتماعية المتخصصة بالفقروالبطالة وتوجيه الشباب وتنظيمهم.[1]

تعريف احمد كمال احمد: الخدمة الاجتماعية طريقة علمية لخدمة الانسان ونظام اجتماعي يقوم بحل مشكلاته وتنمية قدراته ومعونة النظم الاجتماعية الموجودة في المجتمع للقيام بدورها وايجاد نظم اجتماعية يحتاج المجتمع لتحقيق رفاهية افراده.[2]

تعريف ماكس سبورت 1985: الخدمة طريقة مؤسسية اجتماعية لمساعدة الناس على الوقاية من المشكلات الاجتماعية وتساعد على علاج هذه المشكلات وتعمل على تقوية وظائفهم الاجتماعية، فالخدمة الاجتماعية تمارس من خلال مؤسسات تقدم الخدمات الانسانية، وهي فن تكتيكي تقوم بمهام مجتمعية يحتاج اليها المجتمع.[3]

تعريف برندا بوس1992: ترتكز الخدمة الاجتماعية على التفاعل بين الانسان والبيئة، كما تشمل على الانشطة المهنية لتحسين الاوضاع الانسانية والاجتماعية، وذلك من خلال

---

[1]ـ محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، ص ص 449 448.

[2]. محمد سيد فهمي ، مدخل الى الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2002، ص15.

[3] . نفس المرجع، ص16.

مساعدة الناس في التغلب على مشكلاتهم، وايضا اقامة منظمات تستجيب لحاجات الناس وتسهيل التفاعل بين المنظمات والنظم الاجتماعية.[1]

الخدمة الاجتماعية عبارة عن جهود وخدمات حكومية واهلية تساهم في تحسين العلاقات بين الافراد والجماعات من جهة والتنظيم الاجتماعي من جهة اخرى، والخدمة الاجتماعية اساس مهني في مواجهة المشكلات والازمات الاجتماعية، فمن خلال التعريفات يلاحظ انها فن يمارس عن طريق مؤسسات وناشطين في الخدمة الاجتماعية لمواجهة مشكلات المجتمع وايضا رعاية واصلاح الافراد الذين تعرضوا مثل تلك المشكلات.

التعريف الاجرائي: هي نوع من التدخل الاجتماعي الذي يساعد على تنمية وتدعيم الوسائل التي تمكن بواسطتها الاشخاص من حل المشكلات التي تعترض حياتهم الاجتماعية، او هي مهنة تعمل في ميدان المشكلات الاجتماعية لتمكين الناس لمواجهتها بالتغلب او التخفيف من حدة اثارها، وتمارس الخدمة من خلال مؤسسات بعضها موجه للخدمة كوظيفة اساسية والبعض الاخر ثانوي، ولها اهداف وقائية علاجية يحققها اخصائيون اجتماعيون اعدو نظريا وعلميا لهذه الممارسة، والخدمة تمارس في مختلف المجالات، تمكن من فهم الظروف التي تؤدي الى سوء التكيف وتعوق الاداء العلاجي.

2. مفهوم الضحايا: يقصد بالضحايا الاشخاص الذين اصيبوا بضرر فردي كان او جماعي بما في ذلك الضرر البدني او العقلي، او المعاناة النفسية، او الخسارة الاقتصادية او الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الاساسية عن طريق افعال او حالات اهمال تشكل انتهاكا للقوانين الجنائية.[2]

---

[1]. محمد السيد فهمي، مرجع سابق، ص17.

2. هادي عاشق بداي الشمري، دور الضحية في حصول الفعل الاجرامي من منظور طلاب الجامعة، دراسة مسحية على طلبة جامعة نايف للعلوم الامنية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاجتماعية، الرياض، 2011، ص11.

التعريف القانوني: كل انسان او جماعة وقع عليها اعتداء من اي نوع في ذاته، او حقوقه وسبب له ولأسرته ضررا.[1]

تعريف اخر: طبقا لإعلان المبادئ الاساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة واساءة استعمال السلطة الصادر عن الامم المتحدة في 1 ديسمبر 1985، فالضحايا هم اولئك الاشخاص الذين أصيبوا بضرر فرديا او جماعيا ربما في ذلك الضرر البدني او العقلي او المعاناة النفسية او الخسارة الاقتصادية او الحرمان من التمتع بحقوقهم الاساسية عن طريق افعال وحالات الاهمال، وتشكل انتهاكا للقوانين الجنائية النافذة المفعول في الدول الاعضاء، بما فيها القوانين التي تحرم الاساءة الجنائية لاستعمال السلطة.[2]

فمن خلال التعريفين نلاحظ ان الضحايا هم اشخاص وقع عليهم اعتداء وأصيبوا بضرر فردي او جماعي او حتى المعاناة النفسية، هذا بالإضافة الى الخسارة الاقتصادية التي طالتهم او طالت اسرهم، فالضحايا هم افراد جماعات طالتهم اعتداءات اي كان نوعها وسببت لهم ولأسرهم ضررا.

التعريف الاجرائي: الضحايا هم كل من اصابهم اذى او ضرر نتيجة لعدوان او حادث ويختلف الضحايا حسب اختلاف الجرائم التي ترتكب في حقهم او يكونون سبب فيها.

3. مفهوم الاخصائي الاجتماعي: هو فرد في فريق العمل سواء على مستوى مواجهة المشكلة وقائيا او علاجيا، وهذا الدور مرهون في نجاحه بعملية التنسيق والتكامل لان المشكلة مرتبطة باختلاف الادوار ارتباطا شديد التداخل.[3]

التعريف الاجرائي: هو فرد مؤهل مهنيا واكاديميا بالتعامل مع المشكلات الاجتماعية والقيام بالأدوار المختلفة لحل هذه المشكلات.

---

1. هادي عاشق بداي الشمري، مرجع سابق، ص 11.

2. وجدي محمد بركات، دور الشرطة في رعاية ضحايا الجريمة، مركز البحوث الامنية، الاكاديمية الملكية للشرطة، مملكة البحرين، 2008، ص 5.

3. عبد الله حمود الغزي، دور الاخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع المشكلات الاجتماعية لنزلاء السجون، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التأهيل والرعاية الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2005، ص 27.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية والدراسات السابقة.

اولا: المقاربات النظرية.

1. النظرية البنائية الوظيفية.

تعتبر البنائية الوظيفية من النظريات السيسيولوجيا التي شغلت حيز كبير في حقل علم الاجتماع وتعد من النظريات الماكرو سيسيولوجيا التي احتلت مكانة مرموقة بين النظريات الاخرى.[1]

بحيث ينظر اصحاب هذا الاتجاه وعلى راسهم تالكوتبارسونز الى المجتمع باعتباره نسقا اجتماعيا système social مترابطا داخليا، ينجز كل جزء من اجزائه او مكون من مكوناته وظيفة محددة، بحيث ان كل خلل او تغير في وظيفة احدى مكوناته ينجز عنه باقي مكونات النسق، ويمكن اعتبار ان اي شيء سواء كان كائنا حيا او اجتماعيا او فردا او مجموعة على انه نسق او نظام، وهذا النسق يتألف من اجزاء مترابطة، كما ان جسم الانسان عبارة عن نسق من اعضاء واجهزة مترابطة كل عضو او جهاز يؤدي وظيفة معينة.[2]

لقد اعتمدنا على النظرية البنائية الوظيفية في تفسير دور الخدمة الاجتماعية في رعاية ضحايا الجرائم، حيث ان الخدمة تعتبر شكل من اشكال اعادة بناء الفرد الضحية عن طريق توفير كل الظروف الجيدة له بحيث تهيأ الجو المناسب له وكل ما يحتاجه في حياته الاجتماعية، وهذا انطلاقا من ان عدم تأدية الوظائف الاجتماعية من قبل الأنساق المتكلفة سواء الاسرة، او البيئة المحيطة به، الى المجتمع الذي يعيش فيه، وبالتالي يؤدي هذا وقوع الضحية في قفص الاستهجان الاجتماعي والنبذ والوصم، والذي يدفع به الى الجريمة

---

1. عبد الباسط عبد المعطي/ عادل مختار الهواري، النظريات المعاصرة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1986، ص98.

2. عبد الغني عماد، منهجية البحث في علم الاجتماع، جامعة لبنان، بيروت، 2007، ص 103. 104.

والانحراف، لذا تكمن مكانة الخدمة الاجتماعية في اعادة بناء الوظائف التي اهملتها الأنساق الاجتماعية المكلفة بها.

2. نظرية الدور:

ظهرت في مطلع القرن 20، اذ تعد من النظريات الحديثة في علم الاجتماع تعتمد على الدور او الادوار الاجتماعية ومكانته تعتمد على ادواره الاجتماعية، فالدور ينطوي على واجبات وحقوق اجتماعية، فالأدوار المؤسسة لا تكون متساوية، فهناك ادوار قيادية وادوار وسطية واخرى قاعدية، والدور هو حلقة وصل بين الفرد والمجتمع، ومن العلماء الذين تبنوا نظرية الدور هم ماكس فيبر في كتابه" نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي"، وايضا هانز كيرث وسي رايت ميلز في كتابهما الموسوم" الطباع والبناء الاجتماعي" وتالكوت بارسونز في كتابه" النسق الاجتماعي"، وتستند نظرية الدور على مبادئ عامة اهمها، ان البناء الاجتماعي يتحلل لمؤسسات اجتماعية وهي بدورها تتحلل الى عدد من الادوار الاجتماعية، كما ان الدور ينطوي على واجبات وان الفرد الواحد له عدة ادوار اجتماعية ووظيفية في المجتمع، والدور هو الذي يحدد سلوك الافراد، وانه عند تفاعل دور مع ادوار اخرى فانه كل دور يقيم الاخر، وعن طريق الدور يتصل الفرد بالمجتمع والمجتمع بالفرد.[1]

فمن خلال نظرية الدور التي تستطيع تفسير طبيعة العلاقة بين فرد وفرد اخر وبين الفرد والمجتمع، ومن خلال ادوار قيادية لرؤساء المؤسسات والجمعيات ومراكز الخدمة الاجتماعية، والادوار القاعدية المتمثلة في ضحايا الجرائم، فكل دور يكمل الاخر، كما يحتل الاخصائي دورا مهما في رعاية واصلاح ضحايا الجرائم، ووفق لدوره في المؤسسة الاجتماعية واتجاه الضحايا يعود بحماية الافراد الضحايا من الوقوع في الجريمة مرة ثانية، ومن تعرضه للوصم والاستهجان الاجتماعي.

---

1. احسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة "دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المفسرة"، دار وائل للنشر، بغداد، ط2، ص159.

لذا فنظرية الدور من اهم وادق النظريات التي تفسر وتوضح علاقة ودور الخدمة الاجتماعية بضحايا الجرائم، فلكل فرد دور اتجاه الاخر او اتجاه مجتمعه، بحيث تعود اهمية الدور بالإيجابية على الافراد الضحايا، فالدور مهم في رعايتهم وعلاجهم وتعديل سلوكهم.

ثانيا: الدراسات السابقة.

أ/الدراسات الجزائرية:

1. دراسة مهدي السعيد: اجريت الدراسة بعنوان" دور الخدمة الاجتماعية في الحد او التخفيف من ظاهرة تشرد الاحداث"، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة سنة 2005، وهي عبارة عن دراسة نظرية تطرق الباحث من خلالها الى سبعة فصول بدءا من الفصل التمهيدي الذي خصه عن موضوع الدراسة واشكاليتها، حيث كانت تهدف الى الوقوف على ظاهرة تشرد الاحداث والدور الوقائي والعلاجي للخدمة والاجتماعية اما الفصل الثاني خصه بالخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية وتبع ذلك ادارة المؤسسات الاجتماعية والضمان الاجتماعي وخدماته وذلك في الفصول ألباقية اما الفصل السادس والسابع فقد تناول فيه التعريف بميدان الدراسة وتحليل البيانات وتفسيرها وعرض النتائج حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي باعتباره الانسب للموضوع نظرا لطبيعة الظاهرة المدروسة، كما استند في دراسته على كتب ورسائل جامعية ومجلات وقوانين والانترنيت.

وخلصت الدراسة الى ان ظاهرة تشرد الاحداث في ارتفاع مستمر في اغلب دول العالم وان للخدمات الاجتماعية المساهمة بالجزء الكبير في اعادة ادماجهم كما ارجعت تشرد الاحداث الى انعدام الخدمات الاجتماعية من جهة ونقصها من جهة اخرى، كما توصلت ايضا الى وجود علاقة ارتباطية عكسية بين ارتفاع حالات تشرد الاحداث ومستوى الخدمات الاجتماعية لهم.[1]

---

1. مهدي السعيد، دور الخدمة الاجتماعي في الحد او التخفيف من ظاهرة تشرد الاحداث " دراسة نظرية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الخدمة الاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2005.

2. دراسة احمد مسعودان: خصت هذه الدراسة" رعاية المعوقين واهداف سياسة ادماجهم الاجتماعي بالجزائر من منظور الخدمة الاجتماعية" حيث كانت دراسة ميدانية بالمركز الوطني بالتكوين المهني للمعاقين بدنيا بولاية تيبازة سنة 2006، فهي عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنمية بجامعة منتوري بقسنطينة، حيث تطرقت الدراسة الى ستة فصول فالأول خصه لموضوع الدراسة ومنهاجيتها والاهمية من تلك الدراسة الاساس في الاهتمام بفئة المعوقين ودراسة واقعهم والوقوف عليه وكذا تكثيف الجهود بين المراكز المختصة في الخدمات الاجتماعية في رعاية تلك الفئة، اما الفصل الثاني الى الخامس خصهم برعاية المعوقين واهداف سياسة ادماجهم، اما الفصل السادس فقد تناول نتائج الدراسة واقتراحات وتحسين رعاية المعوقين وسياسة ادماجهم في الجزائر، فقد اعتمد في دراسته هذه على المنهج الوصفي كمنهج لهذه الدراسة اما في طرق وجمع البيانات فقد اعتمد على الملاحظة، المقابلة الغير الموجهة والموجهة، واستمارة استبيان.

فقد خلصت الدراسة الى ان طبيعة خدمات الرعاية للمعوقين تمثلت في خدمات الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية والتكوينية المهنية، وذلك ما اكد احدى الفرضيات وكذلك خدمات الرعاية المتوفرة في المركز ذات اهداف سياسية واجتماعية تصبوا الى ادماج تلك الفئة، وكنتيجة عامة للدراسة بتوفر خدمات الرعاية للأشخاص المعوقين للمركز الوطني للتكوين المهني للمعاقين مهنيا تؤدي الى اشباع حجاتهم وتحقيق اهداف سياسة ادماجهم.[1]

تقييم الدراستين:

اعتمدت الدراسة الاولى على مصادر ومراجع نظرية وما يعاب عليها تقديمها لبيانات تفسر ارتفاع وانخفاض في عد المتشردين الاحداث بعدم توفر لمراكز الدراسة وعينات المبحوثين، هذا ما جعل منها دراسة غير مكتملة من الناحية التطبيقية والتي تعتبر الاهم لأي دراسة، اما الدراسة الثانية فقد اعتبرت مرجع للعديد من الابحاث، كونها تهتم بالمعاقين كفئة في المجتمع

---

1. احمد مسعودان، رعاية المعوقين واهداف سياسة ادماجهم الاجتماعية في الجزائر من منظور الخدمة الاجتماعية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري بقسنطينة، سنة 2005/ 2006.

فالباحث في تلك الدراسة كان موفق الى حد ما، بتركيزه على دور الاخصائي الاجتماعي والمؤسسات المتخصصة في رعاية المعوقين بالجزائر، وما يعاب عليها تعميم النتائج في جميع المراكز بحكم انه يوجد تغير في الزمان والمكان وهذا عامل سلبي للعديد من الابحاث والدراسات.

ب/ الدراسات العربية .

1. دراسة مها بنت حمدان العنزي: عنوانها" جودة الخدمات الاجتماعية في المؤسسات الاولية" دراسة مطبقة على بعض المؤسسات الاولية في مدينة الرياض في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، تضمنت ستة فصول خصت الفصل الاول بمداخل الدراسة اما الفصل الثاني فقد تضمن الاطار النظري والدراسات السابقة والمناهج المتبعة، حيث هدف بشكل رئيسي الى التعرف على جودة الخدمات الاجتماعية في المؤسسات الاولية، واستندت الباحثة في هذه الدراسة الى النظريات المفسرة لعلاقة الفرد بالمؤسسة ونظريات تفسر عمل المؤسسة، فقد اجريت الدراسة على 300 مبحوث من العملاء للحصر الجزئي والحصر الشامل للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالجمعيات الخيرية، حيث بلغ عدد العينة 76 مبحوث ومن النتائج المتوصل اليها خصت عمر العملاء، المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمستوى الاقتصادي للعملاء، وكذا نوع الخدمة ومدة تقديمها لهم ومدى رضا العملاء عن تلك الخدمات كما توصلت الباحثة ايضا الى وجود صعوبات تحول دون الاستفادة من تلك الخدمات ايضا صعوبات مرتبطة بالعامل النفسي والاخرى مرتبطة بالعاملين بالمؤسسة بأداء الخدمة الاجتماعية.[1]

تقييم الدراسة:

قامت هذه الدراسة على ابراز دور وجودة الخدمات الاجتماعية المقدمة للعملاء في المؤسسات الاولية، حيث سعت الى كشف دور الاخصائيين والناشطين الجمعويين في تلك

---

1. مها بنت حمدان العنزي، جودة الخدمات الاجتماعية في المؤسسات الاولية، دراسة مقدمة الى قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض، 2001.

المؤسسات، حيث ان الدراسة كانت حديثة نوعا ما في كشف محاسن وعيوب الخدمات الاجتماعية المقدمة للعملاء، وقد اولت الاهتمام بخدمة الفرد وانعكاساتها على المجتمع.

ج/ الدراسات الاجنبية.

1. دراسة Julie Salman Tong and Daniel McGillis

حول" **خدمة ضحايا الجريمة والشهود**" استهدفت هذه الدراسة تقييم كافة العناصر المؤثرة في الخدمات المقدمة لضحايا الجريمة والشهود، بقصد تعزيز تلك العناصر ومعالجة هيكلة التعامل مع ضحايا الجريمة وحماية حقوقهم، وركزت هذه الدراسة على اربعة عناصر تمثلت في احتياجات ضحايا الجرائم، من توفير المال اللازم لبرامج مساعدة الضحايا، الكادر البشري المؤهل اللازم للعمل في هذا الميدان، خدمات الضحايا الخاصة بنظام عدالة الاحداث، توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة الى ضرورة الانتقال بخدمة ضحايا الجريمة من مجرد عمل منظمات تطوعية الى عمل مؤسسي تتعهد به الدولة وتنشئ له الهياكل الوظيفية المدربة تدريبا خاصا علاوة على تخصيص الاموال اللازمة لتعويض ضحايا الجريمة ومعالجة اثار التضرر من الجريمة على نطاق واسع، فقد اتجهت هذه الدراسة نحو الاستفادة من المخرجات الاولية لأبحاث الضحايا، كما كانت هذه الدراسة وامثالها كفيلة في اعداد الإحصاءات الجنائية من خلال الآراء وسط ضحايا الجريمة.[1]

2. دراسة Timothy Ireland and Cathy spots wisdoms

حول" التضرر من الجريمة في فترة الطفولة وعلاقته بإدمان الكحول والمخدرات".

تناولت هذه الدراسة التي نفذت على نفقة المعهد القومي الامريكي للعدالة وجامعتي انديانا وهارفارد عام 1994، فحص اثر سوء معاملة الاطفال وتضررهم من الجريمة على انحرافهم وارتكابهم جرائم تعاطي الكحول والمخدرات، فقد قام الباحثان بمتابعة عينات كبيرة من الذكور والاناث دون سن 14 مقسمة الى مجموعتين، مجموعة تعرضت لسوء المعاملة والتضرر من الجريمة في مرحلة الطفولة ومجموعة اخرى عاشت في ظروف عادية،

[1] / Julie Selman Tong and Daniel McGill is; swing crime victims and witnesses, Washington: National institute of Jistice,1997.

وبمراجعة حالة المجموعتين في مرحلة الشباب، توضح ان المجموعة الاولى كانت اكثر انحرافا وتورطا في تعاطي الكحول والمواد المخدرة بمعدل 39 بالمئة، كما اكدت الدراسة ان الذكور كانوا اقل تحملا لأثار التضرر من الجريمة في مرحلة الطفولة مقارنة مع قرائنهم من الاناث مما جعلهم عاجزين عن تجاوز ما لحق بهم من ضرر وسوء معاملة في مرحلة الطفولة وقد توصلت الدراسة الى اهمية اجراء دراسات مسحية واسعة في مختلف المجتمعات لاكتشاف الاثار السالبة العديدة التي تترتب على المتضرر من الجريمة وهذا ما تهدف اليه الدراسات العربية في الوقت الراهن.[1]

تقييم الدراستين:

نرى من خلال الدراستين ان الاولى كانت موفقة الى حد ما، كون خدمة الضحايا تستلزم تظافر العديد من الجهود والامكانيات اللازمة لمساعدتهم ورعايتهم، اما الدراسة الثانية فهي ايضا كانت دراسة موفقة، لان اغلب الجرائم لا تحدث من العدم، والافراد يقعوا ضحايا للظروف الاجتماعية والاقتصادية وحتى النفسية قبل ان يرتكبوا جرائمهم، فقد اعتبرت الدراستين مرجع للدراسات العربية والجزائرية، كونها اول الدراسات التي تناولت موضوع الضحايا الذي يعد موضوع جديد في حقل العلوم الاجتماعية.

المبحث الثالث: الاسس المنهجية للدراسة.

اولا: منهج الدراسة:

انطلاقا من انه لكل ظاهرة او مشكلة خصائص وسمات تختلف عن الاخرى وكل منها يتطلب منهجا معينا لدراستها، بما يؤدي للوصول الى مجموعة من الحقائق التي تجيب عن تساؤلات الدراسة وتحليلها وتفسيرها في ضوء النتائج المتوسل اليها ولان المنهج هو ذلك الاسلوب الذي يمكننا من الوصول الى الحقائق المتعلقة بموقف عن المواقف وايجاد الحلول المناسبة وهو من الاجراءات الواجب اتخاذها، ولان هذه الدراسة تهدف الى ابراز دور الخدمة

[1]/ Timothy Ireland and Cathy spots widow, child victimization and Risk for Alcohol and drug Arrests, Washington D. C: National Institute of Justice, 1994.

الاجتماعية في رعاية ضحايا الجرائم، ومنه فالمنهج الوصفي التحليلي هو المنهج الانسب لدراسة موضوعنا المتمثل في دور الخدمة الاجتماعية في رعاية ضحايا الجرائم.

يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بغية معرفة كل حيثيات وجوانب الظاهرة، بالاعتماد على دراسات سابقة حول الظاهرة من اجل الوصول الى معرفة دقيقة عن مختلف مكونات الظاهرة، يمكننا من التنبؤ بما ستؤول اليه الظاهرة مستقبلا بحكم ان الظواهر الاجتماعية تتميز بالتغير، كما ان المنهج الوصفي يصبوا الى تحقيق اهداف يمكن ادراجها في جمع المعلومات المفصلة عن الظاهرة وموضوع الدراسة وتحليلها، وكذا توضيح الظواهر الاخرى التي تؤثر وتتأثر فيها الظاهرة، ومقارنة وتقييم الظاهرة بغيرها، وايضا تحديد طبيعة العلاقة بين الظاهرة المدروسة وغيرها من الظواهر المحيطة بها " وعليه فان المنهج الوصفي هو الطريقة العلمية المنظمة التي يعتمدها الباحث في دراسة لظاهرة اجتماعية معينة، وفق خطوات بحث معينة، يتم بواسطتها تجميع البيانات التي تخص الظاهرة وتنظيمها وتحليلها من اجل الوصول الى اسبابها ومسبباتها والعوامل التي تتحكم فيها، وبالتالي استخلاص النتائج التي يمكن تعميمها مستقبلا".[1]

فمن خلال الموضوع الذي نحن بصدد دراسته يمكن استخدام المنهج الوصفي التحليلي في وصف الظاهرة المتمثلة في مراكز الخدمات الاجتماعية ودورها في رعاية ضحايا الجرائم وكذا تحليل الادوار التي يقوم بها كل من الاخصائي الاجتماعي ومؤسسات الخدمة الاجتماعية للتوصل الى العلاقة التي تربط الخدمة الاجتماعية بضحايا الجرائم واستخلاص النتائج التي توصلنا اليها عن هذه الدراسة والتي يمكننا تعميمها على دراسات لاحقة في نفس الموضوع.

---

1. عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، ط2، ص 200.

ثانيا: تقنية البحث.

المقابلة

"اسلوب واداة المقابلة في البحث العلمي عبارة عن حوار او محادثة او مناقشة تكون بين الباحث والاشخاص المبحوثين، وتمثل مجموعة اسئلة واستفسارات وايضاحات يطلب الاجابة عليها وتكون تلك الاسئلة مغلقة الاجابة ومفتوحة ولإجرائها يجب تحديد الاهداف والاغراض منها، والاعداد المسبق والتنفيذ واجراء المقابلة ومن ثم تسجيل المعلومات، وذلك بإيجاد جو مناسب للحوار ولغة حوار مناسبة لكل فئة وتراعي عمر المبحثين، وتتميز المقابلة عن غيرها من ادوات البحث كونها وفيرة المعلومات وتكون شاملة ودقيقة كما تفيدنا في التعرف على الصفاة الشخصية للأفراد".[1]

"والمقابلة هي تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل مع الافراد الذين تم اختيارهم كمبحوثين وتعد افضل التقنيات لاكتشاف الاسباب الكامنة وراء سلوك الافراد من خلال معرفة خصوصية كل حالة، وتهدف المقابلة ليس لسبب فقط وهو خصوصية كل حالة وحصر الوقائع بل التعرف على المعاني التي يمنحها الاشخاص للأوضاع التي يعيشونها وتكون بمنح المستجوب او المبحوث حرية الاجابة وفقا لما يريده ويراه".[2]

فقد تم اختيارنا لأسلوب المقابلة كونها اداة المناسبة لموضوع البحث الذي نحن بصدد دراسته وهو دور الخدمة الاجتماعية في رعاية ضحايا الجريمة، فهي تساعدنا في جمع البيانات حول ضحايا الجريمة وكذا مؤسسات الخدمة الاجتماعية وكذا الفاعلين فيها، والمقابلة انسب وادق اداة يمكن استعمالها في جمع وتحليل بيانات الظاهرة المدروسة كما تمكننا من استعمال بيانات ادق حول الظاهرة كونها الاداة التي تتميز بالدقة عن باقي

---

1. عامر ابراهيم القنديلجي، منهجية البحث العلمي، دار اليازوري، عمان، 2012، ص239.

2. موريس انجرس، ترجمة سعيد سبعون واخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، دار القصبة، الجزائر، ص197.

الادوات الاخرى، فباختصار هي تقنية مباشرة عبارة عن حوار الباحث مع مبحوثيه واستكشاف خصوصية كل حالة على حدى والتدقيق معها.

ثالثا: العينة وكيفية اختيارها.

لم تعد البحوث الميدانية المعاصرة تعتمد على طريقة المسح الشامل بل اصبحت تعتمد على عينات مختارة من مجتمع البحث، حيث اصبحت اهم التقنيات المستعملة في معرفة الواقع الاجتماعي واستعمالها شاع في البحوث الاجتماعية والتي تهدف الى الحصول على معلومات ومعطيات عن طريق تنفيذ الكل بالجزء والعينة تدرس جزءا صغيرا من مجتمع البحث بعد اختياره منظما او عشوائيا شرط ان تكون ممثلة لمجتمع البحث، وفي الدراسة التي سنقوم بها اشترط علينا استخدام العينة القصدية كونها تلائم موضوع البحث الذي نحن بصدد دراسته، حيث ان مبحوثي الدراسة هم افراد مقصودين في البحث.

"العينة العمدية او القصدية هي النموذج المختار بطريقة مقصودة ومتعمدة اي بطريقة لا تعطي جميع وحدات مجتمع البحث فرص متساوية للاختيار، فالباحث يحدد حجم العينة فيطلب من المقابل اختيار وحداتها بالطريقة والاسلوب الذي يلائمه، لذلك يأتي الاختيار معتمدا على افكار واراء ومصلحة المقابل فمن اجابياتها ان لها القدرة على اعطاء معلومات وادلت كافية عن طبيعة مجتمع البحث وعدم احتياجها لإجراء عمليات التحليل الاحصائي المعقدة التي تعتمدها العينات العشوائية".[1]

رابعا: مجالات الدراسة.

المجال البشري: اجريتالدراسة على مجموعة من رؤساء الجمعيات والاعضاء القائمين عليها، حيث احتوت عينة البحث على ستة مبحوثين ذكور واثنين منهما إناث في حين انحصر سنهم ما بين 25 سنة و 45 سنة.

1. عبد الغني عماد، منهجية البحث في علم الاجتماع" الاشكاليات، التقنيات، المقاربات"، دار الطليعة، بيروت، 2007، ص56.

المجال المكاني: اجريت مقابلاتنا بثلاثة اماكن مختلفة، حيث ثلاثة منها كانت بمقر ولاية عين الدفلى مع اختلاف المقرات، فحين كانت اربعة مقابلات بمدينة خميس مليانة ولاية عين الدفلى، كذلك باختلاف اماكن تواجدها، اما المقابلة الثامنة والاخيرة، والتي اجريت بداخل جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة.

المجال الزمني: دامت فترة مقابلتنا للمبحوثين حوالي اسبوع وهذا من تاريخ 23 افريل 2018 الى غاية 30 من نفس الشهر، وقد تراوحت مدة كل لقاء مع المبحوثين من ساعة الى ساعتين، بحيث اجريت اغلبية اللقاءات مساءا.

صعوبات الدراسة:

. النقص الكمي في حجم المراجع المتوفرة داخل مكتبة الجامعة ولتي تدور حول موضوع دراستنا.

. كما اننا واجهتنا مجموعة من المشاكل في التعامل مع بعض المبحوثيين، اذ انهم كانوا حرصين على التستر على بعض الحقائق

الفصل الثاني

الخدمة الاجتماعية

تمهيد

1- ماهية الخدمة الاجتماعية

1-1 تعريف الخدمة الاجتماعية

1-2 البناء التاريخي للخدمة الاجتماعية

1-3 اهداف الخدمة الاجتماعية

2- طرق ومجالات ومبادئ الخدمة الاجتماعية

2-1 طرق آداء الخدمة الاجتماعية

2-2 مجالات الخدمة الاجتماعية

2-3 مبادئ الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية

3- الاخصائي الاجتماعي

3-1 التعريف بالأخصائي الاجتماعي

3-2 خصائص اسهامات الاخصائي الاجتماعي

3-3 مراحل التدخل المهني للأخصائي الاجتماعي

خلاصة الفصل

تمهيد

تعتبر الخدمة الاجتماعية نشاط مهني لها اساليبها الخاصة بما في ذلك التعامل مع الحالات والظواهر الاجتماعية لأجل حل المشكلات والاجتماعية وللتعرف اكثر على الخدمة الاجتماعية سنتحدث في هذا الفصل على ماهية الخدمة الاجتماعية وأدوارها، وقسمنا هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، فالمبحث الاول تناول ماهية الخدمة الاجتماعية ونشأتها، اما المبحث الثاني فتناول التطور التاريخي للخدمة الاجتماعية، اما المبحث الثالث فتطرقنا فيه الى دور الاخصائي الاجتماعي في رعاية ضحايا الجريمة.

المبحث الاول: ماهية الخدمة الاجتماعي

المطلب الاول: تعريف الخدمة الاجتماعية

لا يختلف الباحثون في تحديد مفهوم الخدمة الاجتماعية:

فيعرفها الدكتور احمد كمال احمد: بانها نظام اجتماعي و مهنة تحقق الرفاهية للإنسان، بإيجاد تغيرات اجتماعية موجهة من خلال متخصص، يتعاون مع اجهزة المجتمع لمقابلة الاحتياجات الاجتماعية.[1]

ويعرفها الاستاذ عبد الله غلوم حسين: بانها مهنة وعلم موضوعي حديث ذات نظرة شمولية لما يحيط بالفرد والجماعة و المجتمع من مشكلات، وهي تتناول قضايا الفرد والجماعة و المجتمع، تضع في اعتبارها كافة العوامل الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية المؤثرة في حياتهم.[2]

ويعرفها ارلين جالسون: بانها مهنة تؤدي للناس كأفراد او جماعات لمساعدتهم على خلق مستويات للحياة تتماشى مع قدراتهم ورغباتهم في حدود اهداف المجتمع.[3]

وتعرفها الامم المتحدة: بقول" الخدمة الاجتماعية تؤدي خدمات مهنية بواسطة اشخاص معنيين يتوافر لديهم قدر من التعليم المتخصص و هي مهنة تستهدف اهميتها في التصدي للمشكلات التي يمكن ان تنجم جراء التطور التكنولوجي السريع و المستمر.[4]

فمن خلال هذه التعريفات التي تناولناها في التعريف بالخدمة الاجتماعية نستنتج بأنها ضرورة اجتماعية فرضها التطور التكنولوجي الذي مس الدول الاوروبية آنذاك بالإضافة الى

---

1. ابراهيم عبد الرحمان رجب، علم الاجتماع و الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاج، جامعة حلوان، 1982، ص5.

[2]. نفس المرجع، ص 5.

[3]. نفس المرجع، ص 6.

4. بوعباش مراد، العلاقات الانسانية في المؤسسات الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1992/1991، ص86.

تفاقم المشاكل، فقد ظهرت الخدمة الاجتماعية كضرورة تقضي على مشاكل الفرد والمجتمع والتصدي لها بالوقاية والعلاج من طرف افراد مختصين بالمهنة.

المطلب الثاني: البناء التاريخي للخدمة الاجتماعية

الاصول الفكرية للخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الامريكية:

ارتبط قيام الخدمة الاجتماعية بصورة منظمة في الولايات المتحدة بإنشاء الجمعية القومية الامريكية للأخصائيين الاجتماعيين والتي تعتبر البداية الاولى للمهنة في سنة 1898، عندما نظم اول برنامج للتدريب في جمعية لتنظيم الاحسان بمدينة نيويورك، وقد تحول البرنامج بعدها كي يصبح اول مدرسة للخدمة ألاجتماعية ومع ذلك بدأت مدارس الخدمة في الظهور وعملت على تحديد برامجها واهدافها الوظيفية، وكرس روادها الاوائل جهودهم بالانشغال بالإصلاح ومواجهة المشكلات الاجتماعية، ثم عملوا على تحرير انفسهم من صفة النشاط الذي ارتبطوا به وهو العمل في المؤسسات الخيرية التطوعية، فلم يكن هؤلاء مجرد قيادات فعلية للعمل في برامج الرعاية، بل كانوا بمثابة نخبة من المثقفين المطالبين بالإصلاح الاجتماعي في بلدانهم، والذين كرسو جهدهم ووقتهم في تحسين وتطوير الخدمة التي يحتاجها المواطن لمواجهة المشكلات والتغير الاجتماعي، وسرعان ما ظهرت الحاجة لاهتمامات علمية واجتماعية والادارة العلمية للمؤسسات الاجتماعية العامة، والمشاركة في الاهتمامات السياسية المتعلقة بالسياسة العامة والاجتماعية للدولة، "فقد درست الجمعية المناهج والمقررات التي تقدمها مدارس الخدمة الاجتماعية واعطت اعضائها فرصة العمل في مجالات وانشطة الرعاية الاجتماعية، وتشير الدراسات الى انه في سنة 1960 كان هناك ما لا يقل عن 116000 اخصائي اجتماعي يعملون في اجهزت الخدمات الاجتماعية منهم 65بالمئة يعملون في الأجهزة الحكومية الفيديرالية، كما ان هناك 42250 يعملون في اجهزت تطوعية، فقد انصرفت الاهتمامات الاولى الى تعليم خدمة الفرد والادارة الاجتماعية حتى سنة 1929 ".[1]

[1]. فوزي شرف الدين، الخدمة الاجتماعية " تحليل المهنة والجذور"، جامعة بنها، ص 17.ا

فمن خلال هذا العرض المفصل لنشأة وقيام مهنة الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة، نستنتج ان معالم المهنة واهدافها تحددت من خلال قيام الجمعية القومية الامريكية للأخصائيين الاجتماعيين، فمن خلالها اصبحت الخدمة الاجتماعية مهنة مختصة لها افراد معينين للقيام بها، فهي تسعى لإصلاح الفرد والمجتمع.

الاصول البريطانية:

كان من نتائج الثورة الصناعية في بريطانيا خلال القرن 18 زيادة البطالة والبؤس وانتشار الاحتكار والاستغلال نتيجة الهجرة غير المنظمة من الريف الى المدينة وظهور طبقة من كبار رجال الصناعة واتساع مساحة الطبقة العاملة، وتدهور اوضاعهم الاقتصادية وانتشار الانحرافات الاخلاقية، فكان من الضروري ان تهتم الخدمة الاجتماعية بدراسة المشاكل الحضارية كمشكلات الهجرة والجنوح والجريمة والفقر والبغاء.[1]

ولقد كانت هذه الاوضاع محور جدل بين اصحاب رؤوس الاموال والطبقة العاملة ذاتها ممثلة في نقابات العمال التي تعبر عن مصالحهم، ومنه ظهرت الخدمة الاجتماعية كمهنة، ولقد رافق تلك التحولات ظهور التيارات الاشتراكية والثورة الفرنسية، حيث كانت قائمة على الفساد والاوضاع التي سادت المجتمع الفرنسي والاوروبي، فجميع هذه المشكلات ادت الى ظهور حركات اجتماعية تساعد على التصدي لتلك المشاكل.[2]

من خلال كل تلك المشاكل والاوضاع التي سادت المجتمع الاوروبي عامة و المجتمع البريطاني خاصة، من تعدد في النظم الاقتصادية، ظهور طبقتين متصارعتين ادى الى ظهور انحرافات ومشاكل اجتماعية، ما كان على المجتمع التصدي لها الا من خلال ظهور الخدمة الاجتماعية كمهنة في مواجهة تلك المشاكل والانحرافات.

الخدمة الاجتماعية عند العرب:

[1]. محمد سيد فهمي، مدخل في الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص4.

[2]. محمد سيد فهمي، اسس الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط3، 2014، ص12.

نشأت الخدمة الاجتماعية في ظل المجتمعات الرأسمالية لمساعدة المحتاجين وتقديم الخدمات الضرورية، حيث كانت الرأسمالية منذ القدم راسخة في الولايات المتحدة، لعل السبب الذي دفع الدول الرأسمالية على التدخل في الشؤون الاجتماعية السائدة في بلادها، حالة التدهور الشديد الذي وصلت اليه الطبقات العاملة، فعمدت الى تحسين اجور العمال، ويعد مؤتمر البيت الابيض لرعاية الاطفال الذين لا عائل لهم والذي يهدف الى تقوية الروابط الاسرية تجنبا للوقوع في مشكلات الطفولة واصدار التشريعات لمساعدة الامهات.[1]

اما في الوطن العربي فلم تستطع الخدمة الاجتماعية القيام بدورها بشكل فعال، حيث كانت الاحوال الاجتماعية السائدة هناك حسب فلسفة ومبادئ الخدمة الاجتماعية التي تعتنق فلسفتها من الإيديولوجية السائدة في ذلك المجتمع وتقدم ذلك البلد، كانت الرعاية الاجتماعية هي السائدة لمساعدة المحتاجين وتقديم الخدمات.[2]

فمن خلال هذه النبذة عن تطور الخدمة الاجتماعية عند العرب نستنتج انه، كانت تطبق الخدمة الاجتماعية وتختلف من مجتمع الى اخر وحسب الثقافات، وكان اساسها اعادت تنظيم المجتمع وتحقيق التنمية الاجتماعية، حيث انشات الكثير من المؤسسات الاجتماعية منها ما هو خاص برعاية الطفولة والامومة، تنمية المجتمعات المحلية الريفية والحضارية، الخدمات الاجتماعية للأسرة، رعاية الشباب، الخدمات الاجتماعية المدرسية والطبية، الخدمات الاجتماعية للشيخوخة، الخدمات الاجتماعية للأحداث الجانحين وغيرها من الخدمات الاجتماعية التي خصت مشاكل المجتمعات العربية.

المطلب الثالث: اهداف الخدمة الاجتماعية

بلورت الخدمة الاجتماعية لنفسها اهداف تسعى لتحقيقها من خلال عمليات التدخل المهني، وقد اخذت تلك الاهداف طابعا مختلفا تمحور حول انها تسعى لعلاج الحالات والمشكلات والأزمات او ان تقي الناس من الوقوع فيها، او ان تساعد في تهيئة الاجواء

---

[1]. فوزي شرف الدين، مرجع سابق، ص21

[2]. نفس المرجع، ص21.

المناسبة وتسهم في تنمية الافراد و الجماعات حتى يصبحوا قادرين على التكيف الاجتماعي واداء ادوارهم الاجتماعية من دون صعوبات او معوقات ذاتية او بيئية وشملت هذه الاهداف.[1]

1- الصعيد العلاجي: فالخدمة الاجتماعية تعمل على اعادة تأهيل الافراد او الجماعات ليصبحوا اكثر قدرة على القيام بأدوارهم الاجتماعية، ولذلك فان التدخل المهني العلاجي للخدمة الاجتماعية يأخذ ابعاد تقوم على دراسة المشكلات وتشخيصها ووضع الخطط والبرامج العلاجية المناسبة لمواجهتها، القضاء عليها او الحد من تأثيراتها السلبية عن طريق التأهيل الجسماني او المهني او النفسي الاجتماعي ليتيح للأفراد استثمار قدراتهم وطاقاتهم، كما توفر الخدمة الاجتماعية مساعدات مادية او عينية للمحتاجين اليها في اطار مواجهة المشكلات والطوارئ، مثلما تتدخل ايضا في انشاء مؤسسات ومراكز علاجية للفئات الاجتماعية المنحرفة لتقويم انحرافها.[2]

2- على الصعيد الوقائي: تعمل الخدمة الاجتماعية على وقاية الافراد من الوقوع في المشكلات والازمات الاجتماعية، وتزيل من امامهم ما يدفعهم للوقوع في الانحراف من جديد بعد ان يتم علاجهم واعادة تأهيلهم اجتماعيا، فالخدمة الاجتماعية هنا تتدخل عن طريق نشر الوعي العام وتغير انماط السلوك، بما يساعد الافراد والجماعات على استثمار قدراتهم وطاقاتهم الذاتية للتكيف والانتاج والابداع، وتهدف الخدمة الاجتماعية من تدخلها الوقائي الى التعرف على الظروف ومسببات المشكلات الفردية والاجتماعية من خلال الدراسات والمسوح، فالخدمة الاجتماعية تساعد الافراد والجماعات والمجتمعات على تحديد المشكلات التي يعانون منها، وتواصل تدخلها حتى وضع الحلول المناسبة لها.[3]

3- على الصعيد التنموي او البنائي: تتدخل الخدمة الاجتماعية في سبيل تنمية القدرات الفردية والجماعية، لذلك فهي تدلي برايها بالسياسات الاجتماعية للمجتمع وتقترح ما يجب ان

---

[1] . فيصل محمود عرايبة، الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر، دار وائل للنشر، ط1، 2004، ص 36.

[2]. نفس المرجع، ص 36 .

[3]. فيصل محمود عرايبة، ص 37

تحتويه وتطالب بتلازم الجانبين الاقتصادي والاجتماعي كمخطط للتنمية، وتغذي روح العمل التطوعي والرعاية الاجتماعية، كما تدعو الى تعزيز دور المرأة والعناية بالأطفال والاهتمام بالمسنين وتامين الرعاية المتكاملة لهم.[1]

المبحث الثاني: طرق ومجالات ومبادئ ممارسة الخدمة الاجتماعية

المطلب الاول: طرق اداء الخدمة الاجتماعية

تقدم الخدمة الاجتماعية على ثلاثة اوجه، خدمة الفرد، خدمة الجماعة، وخدمة المجتمع وسنعرض كل وجه على حدى

منهج خدمة الفرد: خدمة الفرد هي احد مناهج مهنة الخدمة الاجتماعية، يستخدمها الاخصائي الاجتماعي مع الفرد بقصد مساعدته على التكيف مع البيئة التي يعيش فيها، وتقتصر هذه المساعدة على الافراد الذين فقدو القدرة على حل مشكلاتهم وقدرة مواجهتهم ظروف الحياة التي عجزوا بسببها عن التكيف، سواء كانت هذه الظروف المحيطة بهم، وذلك ما يراه الدكتور محمد شمس الدين احمد بقوله" طريقة الخدمة الاجتماعية التي تتعامل مع الفرد على اساس علاقة فردية لتساعده كي يستخدم ويستفيد من خدمات المؤسسة الاجتماعية لرفاهيته وسعادته، وكذلك رفاهية وسعادة المجتمع المحلي".[2]

ونستخلص ان الفرد هو الاساس في عملية الخدمة الاجتماعية وذلك بتهيئة الظروف الملائمة سواء في محيط العمل، او المحيط الاجتماعي لجعله يتأقلم مع المجتمع ويعمل لصالحه ومن اجله.

منهج خدمة الجماعة: هي احد مناهج الخدمة الاجتماعية الاساسية تساعد على تكوين الافراد داخل الجماعات وتكوين علاقات اجتماعية سليمة مع بعضهم، اذن للقيام بخدمة الجماعة يجب القيام بخدمة الفرد ليس لوحده ولكن داخل الجماعات.

---

[1]. نفس المرجع، ص37.

[2]. بوعباش مراد، مرجع سابق، ص98.

وتؤمن خدمة الجماعة المختلفة بان نجاح الفرد وسعادته في حياته يتوقفان على قدرته على ان يعيش مع الجماعات المختلفة التي تمكنه وتساعده على تكوين علاقات ناجحة مع الجماعات المختلفة، وخدمة الجماعة من اهم الضروريات كون تأثير الجماعة يكون له وزنها، حيث تحول التفاعل بين الجماعات يسير وفق مسار المجتمع العام، وفق حاجات ومخطط المؤسسة.[1]

فخدمة الجماعة طريقة لمساعدة الافراد وهي طريقة اساسية متخصصة لإقامة فرص التطور لأفراد والجماعات في نطاق الاطارات الوظيفية للخدمة الاجتماعية، ومنهج خدمة الجماعة اكثر صعوبة من منهج خدمة الفرد، كونه يبحث عن جعل الجماعة تسير وفق مبادئ وقيم معينة، لذلك فدور الاخصائي الاجتماعي من الصعوبة ان يصلو الى جعل الجماعة تسير وفق اهداف محددة.

منهج خدمة المجتمع: ان القيام بخدمة الفرد او الجماعة هو الهدف الاساسي للوصول الى طريقة لخدمة المجتمع بأكمله، ذلك ان الانسان اجتماعي بطبعه يعيش وفق معايير محددة ومبادئ اج محددة، وذلك ما يعرفه وولبر نيوزتر بقوله "ان عملية تنظيم المجتمع نوع من العمل بين الجماعات ومركز الاهتمام الاول له العلاقات المنسجمة بين الجماعات المختلفة وليس الحاجات الشخصية لممثلي هذه الجماعات، ومركز الاهتمام الثاني مقابلة الاحتياجات الاجتماعية والمجتمعية، كما يحددها ممثلو الجماعات المختلفة، فخدمة الجماعة تهدف الى التماسك الاجتماعي، كون ما يميز جماعة في جماعة متداخلة وليست منفصلة".[2]

من خلال ذلك نستنتج ان خدمة المجتمع تعتبر من الامور الصحية لكون هذه الخدمة تؤدي الى صعيد واسع اين تكون التعقيدات الاجتماعية بالمرصاد في وجه العمل الجماعي، وهذه الخدمة تؤدى بطريقة جماعية ولكل حسب حاجاته ومستواه وذلك بهدف الوصول الى ترقية المجتمع، وهذا لا يعني من الضروري ان نحترم ميول كل فرد ورغباته، لأنه في هذه

---

[1] بوعباش مراد، مرجع سابق،ص99.

[2] . بوعباش مراد، مرجع سابق، ص102.

الحالة لا يمكن ان نصل الى ما نصبو اليه وهو تماسك المجتمع، ولكن هو البحث عن السبل الكفيلة للوصول الى رفاهية المجتمع كوحدة متماسكة.

المطلب الثاني: مجالات الخدمة الاجتماعية

مع تطور الخدمة الاجتماعية وتزايد المشكلات الاجتماعية، اصبحت الحاجة الماسة الى خدمات الاخصائي الاجتماعي بما يتحلى به من صفاة وقدرات ومهارات فنية في مختلف المجالات وفي حديثنا عن مجالات الخدمة الاجتماعية نميز نوعين، مجالات تقليدية كانت تمارس فيها الخدمة منذ نشأتها ومجالات حديثة تحتاج لعمق نظري وفني يتناسب معها.

مجالات الخدمات السكنية: يعتبر السكن من اهم الخدمات التي يحبذها، لا نها الخدمة التي تسمح لهم بالاستقرار النفسي و البدني، وبالتالي ضرورة اجتماعية، لذا فالعامل يبحث دائما في المؤسسة التي تؤمن له السكن، خاصة اذا كان الدخل ضعيف لا يسمح بشراء سكن، وتعتبر الخدمة المتمثلة في توفير السكن الصحي الملائم من اهم انواع الخدمات الاجتماعية، كون السكن اهم خدمة تقدم للفرد وتشعره بالاطمئنان وتؤدي الى رفع معنوياته واستقراره، وايضا السكن اللائق يساهم في الرعاية الصحية الضرورية لكل فرد واسرته، اذن السكن من اهم الخدمات التي تقدمها مؤسسات الخدمة الاجتماعية للأفراد.[1]

مجال الخدمة الصحية: تعتبر الخدمة الصحية من اهم العناصر التي يتوقف عليها مدى نجاح المؤسسة او فشلها، ذلك ان الاهتمام بصحة الافراد تجعلهم يتفانون في خدمة مؤسساتهم، والوقاية من الامراض وكذلك خطورة انتقال العدوى والنظافة، والخدمة الصحية تعني وجود طبيب على مستوى المؤسسة، وهذا يعني وجود عيادة صحية بالمؤسسة تحتوي على الاجهزة اللازمة للعمل الطبي السريع، اما على المستوى الخارجي فوجود عيادة تابعة للمؤسسة امر ضروري، كما يجب ان تتوفر فيها جميع الاختصاصات ومن واجبات الخدمة

[1] بوعباش مراد، مرجع سابق، ص115.

الطبية تنظيم الفحص الدوري للأفراد، كما انها لا تقتصر على العمليات العلاجية وانما تشمل التربية الصحية وتعليم مبادئ الصحة العامة.[1]

مجال الخدمات المدرسية: تعتبر المدرسة من اهم المؤسسات الاجتماعية التي اعدها المجتمع لتزويد الفرد بالخبرات والمهارات الاجتماعية الملائمة، والتي تسمح له بالتفاعل الايجابي مع بيئته وهي جزء اساسي من المجتمع، ولها تركيب بنائي ووظيفي يخضع للدوافع والمواقف السائدة في المجتمع، وتتميز المدرسة كبقية التنظيمات الاجتماعية بالتفاعل والديناميكية، وقد اخذت المدرسة على عاتقها خدمة التلاميذ وتهيئتهم اجتماعيا عن طريق المحافظة على الثقافة وانتقالها، عن طريق غرس القيم الاجتماعية في مجالات المعرفة والرعاية المدرسية والخدمات المدرسية مجهودات وبرامج تتماشى مع التطورات التي تشهدها المنظومة التربوية، واصبحت الخدمة الاجتماعية المدرسية نظام قائم بحد ذاته يلجا اليه التلاميذ تحل مشكلاتهم وازماتهم.[2]

مجال الخدمات الثقافية: تعرف بانها تربية واعية مسايرة لتطور المجتمع، تستهدف رفع ادراك الافراد بمسؤولياتهم وادوارهم داخل المجتمع، انطلاقا من المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، والخدمات الثقافية تنطلق من مبدا اساسي وهو توعية الافراد واعطائهم قدرا معينا من العلم، بدءا من محو الامية، والمشاركة في النقابات والجمعيات، وللقيام بعملية الثقافة هناك العديد من الوسائل يمكن استعمالها كلها او بعضها كالمحاضرات والمؤتمرات، والاندماج في المكتبات والجمعيات وفرق القراءة واللوحات، مما يساعدهم في تكوين رصيد معرفي ثقافي بالبيئة المحيطة بهم وبمسؤولياتهم نحو باقي افراد المجتمع.[3]

المطلب الثالث: مبادئ الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية

وتتمثل فيما يلي:[4]

. محمد سيد فهمي، اسس الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص125.[1]

2. عبد الله بوصلويرة، الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاج في مجال رعاية الشباب، ص145.

. بوعباش مراد، مرجع سابق، ص120.[3]

2. سماح سالم سالم، الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف، دار المسيرة، عمان، ط1، 2015، ص129/ 13.

. تركيز الجهود على المودع كفرد وتزويده بكافة انواع الدعم المعنوي والمهني الكفيل بنجاحه في الحياة واعداده لكي يصبح نافعا للمجتمع ولنفسه بعد انقضاء فترة وجوده بالمؤسسة.

. تحويل مؤسسة الرعاية من مكان للكبت والحرمان الى مؤسسة اجتماعية ذات اهداف تربوية علاجية.

. استثمار كافة الامكانيات داخل المؤسسة وخارجها لتحقيق الهدفين السابقين.

اما في اطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في رعاية ضحايا الجرائم، فتتركز على المبادئ مبدا الاصلاح الاجتماعي، الذي يعني بالتركيز على كافة الجهود المهنية المتخصصة التي تمكن نزلاء المؤسسات في العودة كمواطنين صالحين، اما التهيئة البيئية التي تتمثل في تهيئة بيئة مؤسسة الرعاية الاجتماعية من خلال ابرام برامج هادفة ومتنوعة تسهم في تعديل السلوك ومنها البرامج النفسية والاجتماعية والمهنية والرياضية، هذا بالإضافة الى التهيئة المجتمعية والتي تشمل الجهود المبذولة مع البيئة الخارجية لاستقبال وتعديل السلوك، وتشمل التهيئة المجتمعية اسر الضحايا، المجتمع المحيط وبرامج تستهدف المجتمع ككل، كالتوعية والدمج الاجتماعي، اما التأهيل الشامل يقوم على اساس ان كل فرد لدية قدرات واستعدادات تمكنه من العودة كمواطن صالح.

المبحث الثالث: الاخصائي الاجتماعي

المطلب الاول: التعريف بالأخصائي الاجتماعي

هو الشخص المعد اعدادا علميا وعمليا لممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية من خلال كليات ومعاهد عليا متخصصة، والممارس والمهنة كلاهما يرتبط بالآخر، فدخل الممارس واسلوب معيشته وقدرته على اتخاذ القرار يتحدد وفقا لمكانة المهنة في المجتمع، بما يحقق للممارس درجة احترام الذات وتقديرها، كذلك فان المهنة تحدد نوع وعلاقة الممارس مع ممثلي المهن الاخرى.[1]

[1]. محمد سيد فهمي، مدخل الى الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص35.

فيلاحظ ان تفاعل الافراد مع بعضهم لا يمكن النظر اليه باعتباره تفاعل بين الافراد بل كمهنة تتفاعل مع بعضها وهي التي تحدد اختيار اعضائها، وانه لكل مهنة خصائص محددة واشخاص معينين يقومون بها فاذ وضع شخص لا تتناسب خصائصه مع المهنة فانه يفشل في تأدية مهامه، فالخدمة الاجتماعية مهنة تتعامل مع الانسان وتتطلب درجة عالية من الاعداد ويمارسها اشخاص معدين اعدادا كافيا ولديهم القدرة في التعامل مع المشكلات، فالأخصائي الاجتماعي هو كل فرد معد خصيصا ويتمتع بكفاءات وقدرات تساعده في التعامل مع المشكلات التي تواجه المجتمع المحيط.

المطلب الثاني: خصائص وإسهامات الاخصائي الاجتماعي

خصائص الاخصائي الاجتماعي

- التمتع بدرجة عالية من النضج النفسي والانفعالي والاجتماعي بالإضافة الى الملائمة الجسمية والصحية بما يؤهل لاكتساب المهارات الملائمة.
- الاستعداد لتعلم المهارات الجديدة وتنمية المهارات الموجودة لدية بالفعل
- الرغبة والحماس في العمل ضمن فريق مؤسسات رعاية الضحايا وتعد احد الخصائص الهامة فافتقاد الاخصائي للحماسة في العمل يحول دون قيامه بإتمام عملية المساعدة المطلوبة.
- تقبل التوجيهات والإرشادات والنصائح الموجهة من المشرفين والزملاء وفريق العمل لتعزيز الاداء الجيد للمهارات الموجودة لديه.
- الاهتمام بالتطور الذاتي والتنمية المهنية في مجال التخصص بشكل عام وفي مجال عمله مع المنحرفين بشكل خاص.
- التقويم الذاتي المستمر لمستوى الاداء المهني ولما يمتلكه من مهارات بالمجال.[1]

فمن خلال ما عرضناه وما استنتجناه فان الاخصائي الاجتماعي يتمتع بخصائص تساعده في تأدية مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية واصلاح ضحايا الجريمة، فما

[1]. سماح سالم سالم، مرجع سابق، ص131.

عليه إلا التمتع بدرجة عالية من النضج النفسي والانفعالي وكذا الرغبة في تأدية المهنة وتطويرها، بالإضافة الى تقبل التوجيهات، النصائح الارشادات من المشرفين، فهنا يكون الاخصائي الاجتماعي قد تمتع بكامل قدراته وخصائصه التي تساعده في مواجهة مشكلات المجتمع ورعاية واصلاح ضحايا الجريمة.

اسهامات الاخصائي الاجتماعي:

يعمل العديد من الاخصائيين الاجتماعيين في مختلف المؤسسات سواء كانت عامة او خاصة، فالعامة التي تعول الفقراء وكبار السن واسرهم والمستشفيات والجمعيات الخيرية، فتظهر اسهامات الاخصائي الاجتماعي من خلال ثلاثة جوانب اساسية وهي.

. التعامل من منظور شامل في المجتمع ككل.

. من خلال العمل مع المعطيات والمنظمات والجماعات.

. من خلال تقديم الخدمات للأسر والافراد.[1]

تعتبر مهارات الخدمة الاجتماعية ضرورة اساسية في تحقيق الاهداف التي يسعى اليها الاخصائي الاجتماعي لتحقيق اهداف اجتماعية بأساليب التدخل المهني، فالأخصائي الاجتماعي يسهم بالشكل الكبير في التعامل مع المشكلات وهذا بفضل القدرات والمهارات التي يتمتع بها، فاكتسابه لتلك المهارات في الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية تسهم في ارتفاع مستوى ومكانة المهنة.

المطلب الثالث: مراحل التدخل المهني للأخصائي الاجتماعي

العمل في الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وبغض النظر عن طرقها ومجالاتها يتضمن ادراكا من جانب الاخصائي الاجتماعي للمراحل التي يمر بها في العمل لتحقيق الاهداف المرجوة، وقد لخصت المراحل التي يمر بها الاخصائي الاجتماعي في عمله كالآتي:[2]

---

1. نادر فهمي الزيود، خصائص ومهارات الاخصائي الاجتماعي في العمل الاجتماعي، جامعة الزيتونة، ص07.

2. عمر بن علي بن عبد الله العجلاني، تقييم المهارات المهنية عند الاخصائيين الاجتماعيين، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،2005، ص67/ 73.

. المرحلة الاولية: وتسمى بمرحلة التخطيط وتتضمن العمليات التالية المتمثلة في الاستعداد، انشاء وتكوين العلاقات وكذا الفحص والاستكشاف وتحديد المشكلة والتقويم ووضع الاهداف.

. مرحلة استمرارية العمل: وهي مرحلة تنفيذ الانشطة والمهارات المتفق عليها بين الاخصائي الاجتماعي والضحية، ويتركز دور الاخصائي في هذه المرحلة بالعمليات التالية وهي، المحافظة على الدوافع لدى الضحية ودور الاخصائي الاجتماعي كمحرك، وكذا خطوات العملية لحل المشكلة ودور الاخصائي الاجتماعي كمعلم ومدرب ووسيط، بالإضافة الى التحكم في مشاعر الضحية المؤلمة ودور الاخصائي كموجه ومرشد للشخص المريض

. المرحلة النهائية: وتسمى مرحلة الانفصال وتتضمن العمليات التالية، عملية انهاء العلاقة المهنية بين الاخصائي الاجتماعي والضحية، ووضع خطة لخروج الضحية من المركز وكذا عملية التحويل، التقويم، التفاصيل.

لذا من الضروري توفر قدر مناسب من الانشطة والاعمال التي يقوم بها الاخصائي الاجتماعي في تشجيع وتدعيم الضحية بالاعتماد على نفسه ونجاح عمل الاخصائيين يتطلب مشاركة وتعاون من جميع الاطراف بما فيها فريق العمل العلاجي لأسر الضحايا.

خلاصة الفصل.

عالجنا في هذا الفصل الموضوعات المتصلة بممارسة الخدمة الاجتماعية وطرق ممارستها ومبادئ الرعاية الاجتماعية للفرد، الجماعة والمجتمع، حيث تعد الخدمة الاجتماعية مهنة مقدمة للأفراد المهمشين في المجتمع والاحاطة بمشاكلهم والعمل على تقديم المساعدة والرعاية لهم، كما تطرقنا فيه ايضا لبعض المجالات التي تشملها الخدمة الاجتماعية والمساهم في تقديمها وهو الاخصائي الاجتماعي واهم خصائصه، وطرق تدخله للتحكم في سلوك الافراد الضحايا.

الفصـل الثالـث

ضحايا الجريمة

تمهيـد

1 ماهية ضحايا الجريمة

1-1 التعريف بضحايا الجريمة

2-1 نمو حركة ضحايا الجريمة

3-1 ضوابط واهمية التفرقة بين المجني عليه والضحية

2 التطور التاريخي لتعويض ضحايا الجريمة

1-2 تعويض ضحايا الجرائم في المجتمعات القديمة

2-2 تعويض ضحايا الجرائم في الشرائع السماوية

3-2 تعويض ضحايا الجرائم في العصور الوسطى

3 حقوق ضحايا الجرائم امام الشرطة

1-3 الحق في التبليغ والشكوى

2-3 حق الادعاء المدني

3-3 الحق في الحماية والرعاية اللاحقة لضحايا الجرائم

خلاصـة الفصل

تمهيد

لقد ظهر مصطلح الضحية في العديد من الثقافات والحضارات، اذ نجد تعدد مصطلح الضحية على العديد من العبارات كضحايا السرطان، ضحايا حوادث المرور، ضحايا العنف وغيرها، فمع النمو المتواصل لمعدلات الجريمة وتعدد حالات الانفلات الامني وتنوع في المخاطر و المشكلات، برزت قضايا ضحايا ما يسمى بضحايا الجريمة والتي يقصد بهم الاشخاص اللذين اصيبوا بضرر فردي او جماعي، بدني او عقلي، او المعاناة النفسية، فقد اختلف الفقه الجنائي في تعريف المجني عليه حيث نظر البعض اليه من زاوية القصد الجنائي، بينما اهتم البعض الاخر على عنصر الضرر، وهذا ما يدعو الى تظافر الجهود والتفاعل والبحث عن الحلول وتطوير اساليب مواجهة المشكلات الاجتماعية والامنية، وصوف نتحدث في طيات هذا الفصل عن المفاهيم المختلفة لضحايا الجريمة ونمو وتطور حركة ضحايا الجريمة وحقوق ضحايا الجريمة ودورة الشرطة.

المبحث الاول: ماهية ضحايا الجريمة.

المطلب الاول: التعريف بضحايا الجريمة.

يقصد بضحايا الجريمة جميع الأشخاص اللذين أصيبوا بضرر فردي كان او جماعي، بما في ذلك الضرر البدني او العقلي او المعاناة النفسية او الحضارة ألاقتصادية او الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية و يعتمد هذا التعريف الوارد في الاعلان الدولي على معيار الضرر في تحديد مفهوم الضحية سواء كان الضرر بدني او عقلي او نفسي او مادي، طال ما ترتب على اثر جريمة ارتكبت او كان نتيجة لإساءة استعمال السلطة.[1]

ففي العصور القديمة كانت المجتمعات البدائية تولي اهتمامها بالمجني عليه باعتباره المتضرر المباشر من الجريمة، وتعويضه بما لحق به من اضرار، وقد سارت المعتقدات القديمة على هذا النهج، حتى بلغت الاساءة الى مرتكب الجريمة درجة عالية من القسوة دون مراعاة لأدنى قواعد العدالة، ثم اخذت نصرة الضحية على الجاني تتراجع، وفي القرون الوسطى اصبحت الدولة تشارك الضحية في مبلغ التعويض مقابل تدخلها لمواجهة الجاني للالتزام اتجاه الضحية، وهكذا بدا الاهتمام بالضحية يتراجع حتى بلغ الامر بالاهتمام بالجاني ونصرته والمطالبة بحمايته، باعتباره ضحية الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ضهر علم الضحايا ليأخذ مكانه ضمن ابواب المعرفة المتصلة بالقانون الجنائي، الشيء الذي عزز موقف المهتمين بمسالة ضحايا الجريمة.[2]

فعبارة ضحايا الجريمة تشمل شخصا، جماعة او كيانات تعاني من اذى او خسارة بسبب نشاط غير مشروع، وقد يكون الإيذاء بدنيا او نفسيا او اقتصاديا، ويتسع مفهوم التضرر من

---

1. محمد مؤنس محي الدين، تعويض ضحايا الجريمة في الشريعة والقانون، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ط1. 2010، ص9.

2. محمد الامين البشرى، علم ضحايا الجريمة وتطبيقاته في الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ط1، 2005، ص67.

الجريمة لدى بعض الفقهاء ليشمل جميع افراد المجتمع الذين تبلغهم انباء الجريمة وتؤثر فيهم عاطفيا او نفسيا لمجرد وضعهم في حالة من الاحساس بعدم الامن والطمأنينة.[1]

ومن خلال هذه التعريفات يمكن تصنيف ضحايا الجريمة الى فئات ثلاثة، ضحايا الجرائم التقليدية المنصوص عليها في القوانين الجنائية الوطنية، وضحايا الجرائم الدولية، اي الاشخاص الذين يصابون بالضرر نتيجة انتهاك القانون الجنائي الدولي، وايضا اساءة استعمال السلطة الوطنية عن افعال لم ينص عليها القانون الجنائي.

المطلب الثاني: نمو حركة ضحايا الجريمة.

في اواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين، حظي موضوع ضحايا الجريمة باهتمام الباحثين والمختصين على المستويين الاهلي والحكومي في الولايات المتحدة الامريكية، وذلك ما عرف بحركة ضحايا الجريمة، وبعدها انتشرت لتصبح حركة عالمية تحظى باهتمام قطاعات كبيرة كالعدالة الجنائية، علم الاجرام، علم النفس والصحة العقلية، هذا ما ساهم في ظهور وتنامي الاهتمام بضحايا الجريمة بانتشار احساس عام بعدم توافر فرص العدالة والمساواة في المجتمع الامريكي، وارتفاع معدلات الجريمة فيه، كما انه تم صدور العديد من الاحكام القضائية من قبل المحكمة العليا عززت موقف المتهم على حساب الضحية، وقد ساعدت كل هذه الاجواء لظهور مبدأين: الاول ان ضحايا الجريمة لا يجدون المساعدة المادية او المعنوية التي يحتاجونها بعد تضررهم من الجريمة، والثاني ان نظم العدالة الجنائية وحدها لا تكسب الحرب ضد الجريمة دون توافر المساندة من المواطنين، كما يفهم من هذين المبدئين ان المجتمع يميل الى مساندة برامج اعادة تأهيل المجرمين اكثر من عنايته بإعادة تأهيل المتضررين من الجريمة، حتى ساد فكر ان عجز المجتمع بتلبية حاجات المتضررين وضحايا الجريمة يؤثر سلبا في تعاونهم مع نظم العدالة

[1]. محمد الامين البشرى، مرجع سابق، ص70.

الجنائية، وقد اكدت هذا الاعتقاد ابحاث ميدانية وضحت ان البلاغات التي يقدمها ضحايا الجريمة كان لها الفضل في اكتشاف العديد من الجرائم في بعض الولايات الامريكية.[1]

ولقد اصفرت جهود الداعيين لمساعدة ضحايا الجريمة في الولايات المتحدة الامريكية وبلدان اروبا الغربية عن تطوير العديد من البرامج التي تدعم التعاون بين ضحايا الجريمة ونظم العدالة الجنائية: منها انشاء الخطوط الهاتفية الساخنة (11) لتلقي البلاغات، والعمل على تعزيز العلاقات الاجتماعية بين سكان الاحياء، وانشاء نظم الرقابة وتدابير الوقاية من الجريمة، اصدار قوانين لحماية الشهود، انشاء صناديق توفير المال اللازم لتمويل برامج مساعدة ضحايا الجريمة، ففي عام 1963 انشئ اول نظام مالي حكومي لتعويض ضحايا الجريمة في نيوزلندا، او مثله في بريطانيا عام 1964، اما في الولايات المتحدة الامريكية كانت البداية في ولاية كاليفورنيا عام 1965 وطرحت برامج مماثلة في كل من السويد، النمسا، المانيا، فرنسا، النرويج وهولندا، وقد استقبل المواطنون تلك البرامج بالرضى انخرطوا بجهودهم من خلال الجمعيات الخيرية والمؤسسات التطوعية التي تقوم بمساعدة ضحايا الجريمة وقد تصاعد عدد الهيئات والمنظمات الاصلية وقد برامج مختلفة منها، جمعيات امهات ضد القيادة اثناء السكر، رابطة المجتمع المناهض للتحرش الجنسي، رابطة الاخوات، الجمعية الدولية لضحايا الجريمة.[2]

وفي عام 1982 شكل الرئيس الامريكي لجنة خاصة لدراسة موضوع ضحايا الجريمة وقد قامت هذه اللجنة بزيادة عدد من المدن والولايات واجرت مقابلات مع الاف الاشخاص، وقد خلصت في تقريرها الى 68 توصية، ولتنفيذ هذه التوصيات صدر قانون منع الجريمة، الذي نص على توفير دعم مالي اتحادي لمساعدة ضحايا الجريمة وانشئ القانون مكتبا لمساعدة الضحايا في وزارة العدل، وقد اعطت اعمال لجنة الرئيس الامريكي الحافز لعدد من الدول

---

[1]. محمد الامين البشرى، مرجع سابق،ص73.

[2]. مرجع سابق، ص74.

الأوروبية واليابان وكندا على السير بذات النهج في تقنين اجراءات مساعدة ضحايا الجريمة ورصد الاموال في ميزانيتها السنوية.[1]

من التطرق لنمو حركة ضحايا الجريمة نستنتج ان الولايات المتحدة الامريكية كانت سباقة لدراسة موضوع ضحايا الجريمة، فقد ادت تلك الجهود الى ضهور الوعي من طرف المؤسسات القانونية في كل البلدان الغربية، والاهتمام بتلك الفئة، من خلال تطوير البرامج واصدار قوانين لحمايتها، كما ادت ايضا الى اتباع نهج في تقنين الاجراءات والتدابير لمساعدة ضحايا الجرائم والاهتمام بهم كفئة تنتمي الى المجتمع.

المطلب الثالث: ضوابط واهمية التفرقة بين المجني عليه والضحية.

لا يختلف مدلول المضرور في تعريف القانون، حيث ان المضرور من الجريمة اوسع نطاقا عن مدلول المجنى عليه لشمولها كلا من المدلولين الشخص الذي ناله ضرر من الجريمة حتى في حالة عدم وقوع اعتداء على حقه الذي يحميه النص الجنائي، والمضرور من الجريمة هو كل شخص طاله الضرر مادي او معنوي من الجريمة وهو يمتلك تبعا لذلك حق الادعاء المدني الذي لا يملكها المجنى عليه غير المضرور، وان المعيار الذي اعتمده بعض الفقهاء في تعريف المجنى عليه لا يصلح لتحديد ذلك المقصود ولكنه يصلح لتحديد مفهوم الضحية او المضرور من الجريمة، لذلك اعتمدوا على معيار اخر وهو المصلحة المحمية جنائيا، والتي اضرت بها الجريمة او عرضتها للخطر، ذلك ان الفصل الاجرامي يحدث ضررا لأكثر من المصلحة القانونية ومن ثم يتعين تحديد المجنى عليه لكونه صاحب المصلحة المأخوذة من النص التجريمي بحيث تثبت لغيره من اصحاب المصالح الاخرى صفة المضرورة، لذا فالتفرقة بين المصلحة المحمية بوصفها الموضوع القانوني للجريمة وبين الموضوع المادي للسلوك لها اهميتها فان تعلق الامر بهذا الموضوع المادي للسلوك تثبت صفة المجنى عليه والمضرور لذات الشخص، اما اذا كانت المصلحة المحمية تتعلق

[1]. محمد الامين البشرى، ص 75.

بشخص مختلف عمن تعلق به الموضوع المادي للسلوك تثبت صفة المجنى عليه للأول وصفة المضرور للثاني، لذلك هناك معيار ثاني للتمييز يتضمن المصلحة التي يصونها القانون لشخص ومصالح اخرى لأشخاص اخرين غيره، فالقانون يبدي حمايته لحق الانسان في الحياة التي قد تترتب عليه بعض الحقوق لغيره، ويوصف اصحابها بالأشخاص المضرورين وصاحب الحق المصان هو المجنى عليه.[1]

فالتفرقة بين المجني عليه والمضرور من الجريمة تكمن على مستوى القانون الموضوعي او الإجرائي فقد يمنح المشرع المجني عليه حقوق لا تعطى للمضرور والعكس، فقد تبدو اهمية التمييز بين المجني عليه والمضرور في مجال الشكوى والادعاء المباشر، فالمشرع احيانا يجد السلطة عن طريق استلزام تقديم شكوى من المجني عليه في بعض الجرائم حتى تتمكن من تحريك الدعوة العمومية، بالإضافة الى ذلك نجد المشرع لا يكتفي بكون الشخص مجنيا عليه كي يترتب على شكواه اثرها في تحريك الدعوة العمومية، فقد نجد قانون الاجراءات الجزائية يعطي المضرور من الجريمة احيانا من الحقوق ما لا يعطي للمجني عليه، ومن ذلك قصر الادعاء المباشر والادعاء المدني على المضرور من الجريمة، وهذا الحق المقرر للمضرور لا يثبت للمجني عليه الا اذا ثبتت له صفة المضرور، فنجد اهمية التمييز بين المجني عليه والمضرور تظهر حيث يعلق قانون العقوبات على تخلف صفة المجني عليه وعدم اكتمال البنين القانوني للجريمة، كذلك نجد ان ارضاء المجني عليه مثلا له اثره في اباحة بعض الجرائم او هدم بعض اركان الجريمة او الاعفاء منها كما تتضح الاهمية القصوى للتفرقة بين المجني عليه والمضرور في صور قيام الدولة بتعويض الضرر الناشئ عن بعض الجرائم، حيث تقتصره الدولة على المجني عليه وحده دون المضرور، فمعظم التشريعات تشترط طالب التعويض ان يكون مجنيا عليه بالمعنى الذي يقصده المشرع، كما لا يعد مجنيا عليه اي شخص يصاب بأضرار جراء الحوادث الطبيعية كمن

---

1. ديش موسى، النظام القانوني لتعويض الجرائم الارهابية، رسالة لنيل شهادة الدكتورة في القانون العام، جامعة تلمسان، 2015، ص 119.

يصاب بأضرار من السيول والزلازل...الخ، فهؤلاء يمكن اعتبارهم ضحايا رغم انهم يستحقون التعويض من قبل الدولة على اساس مبدأ التكافل الاجتماعي.[1]

نستنتج ان مصطلح الضحية يختلف عن مفهوم المجني عليه لان المجني عليه هو ما تتحقق فيه نتيجة الفعل المعاقب عليه مباشرة، اما من لحقته نتائج الجريمة بطريقة غير مباشرة وتم الاعتداء على حق من حقوقه تلزم الجاني بتقديم تعويض عن تلك الاضرار وهذا يطلق عليه اسم الضحية، ففي الحالة الاولى يشترك المجني عليه مع الضحية في التسمية اما في الحالة الثانية فلا يجوز ان نطلق على الضحية لفظة المجني عليه.

المبحث الثاني: التطور التاريخي لتعويض ضحايا الجريمة.

المطلب الاول: تعويض ضحايا الجرائم في المجتمعات والقوانين القديمة.

ساد في المجتمعات القديمة الانتقام الشخصي او ما يسمى بالقضاء الخاص، فقد كان المجتمع يعيش في مجتمعات متفرقة منعزلة عن بعضها في صورة قبائل وعشائر، فالفرد هو الذي يقرر العقاب ونوعه ومقداره، في ظل فوضى الانتقام الذي خيم على البشرية لم يكن حديث عن حقوق الضحية، فالقوة وحدها كانت مصدر الحقوق، فقد قبل بان الانتقام وفي عصوره ان القوة تنشئ الحق وتحميه، وبعد ذلك بدا تكوين المجتمع والجماعات، ومع ذلك نشا الاحساس بضرورة التآزر والتعاون بين افراد الجماعة الواحدة لنصرة الضحية، وكان رئيس الجماعة غالبا ما يلجأ لإجبار الجاني على تعويض الضحية عما اصابها من ضرر في حالة تعذر ذلك يلجأ للانتقام من الجاني اما بطرده وعدم حمايته، وكان الانتقام لا ينقصر على الشخص الجاني وانما يتعدى ليشمل باقي افراد الجماعة وغالبا ما كان يؤدي الى حروب، فبعد ان اغت الجماعات الانسانية نظام القصاص وخفت شهوة الانتقام، قبلت فكرة التعويض عن الاضرار التي الحقها الجاني بالضحية، ولعلى ما ساهم في انتشار هذا النظام هو سعي الوسطاء الى التحكيم بين طرفي النزاع والاتفاق على ترضية مناسبة، ونجد

[1]. ديش موسى، مرجع سابق، ص 120.

فيها القبائل مخرجا للنزاع، كما اخذت كافت الشرائع القديمة بنظام الدية بوصفه نظاما متطورا، وكان اغلبها يوجب تطبيقها سواء في الجرائم العمدية او الغير العمدية، بينما اقتصر بعضها الاخر عل تطبيقها في الجرائم الغير العمدية.[1]

وبظهور المدن وتطور الحياة الانسانية ظهر العديد من القوانين التي سعت الى تنظيم حياة الفرد داخل الجماعة، فمثلا نذكر قانون حمورابي الذي يعد اهم مدونة قانونية قديمة وأقدمها والذي يتضمن مقدمة تبين ان الغاية منه اقرار العدل والسلام ثم تاتي بعدها نصوص قانونية، احتوى على 282 مادة تقرر لكل حادث حكما، فهو قانون طبقت احكامه والذي ينظم القضاء والوظائف العامة والعقوبات الواجب توقيعها على مرتكبي جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال، وقد كفل قانون حمورابي حقوق ضحايا الاجرام في التعويض، وقد اقر مبدا القصاص في جرائم النفس وما دون النفس، ولكنه ميز بين العمد وغير العمد، ففي حالة العمد يقتل الحر بالحر ويعاقب بمثل فعله، وفي غير العمد يلزم بالفدية، وفي الجروح يعاقب بالغرامة، وهكذا يتضح ان قانون حمورابي قد بلغ درجة كبيرة من التقدم القانوني وقد كفل لضحايا الاجرام نوعا ما من حقوقهم في التعويض في عصر كانت القوة والانتقام اللغة السائدة فيه.[2]

اما في قانون الالواح الاثني عشر الذي ساد في روما، فمن قبل كانت التشريعات عبارة عن مجموعة من الاعراف ذات طابع ديني، تتميز بالقسوة في بعض الاحكام وطالبتها بالمساواة، ويعتبر هذا القانون علامة مميزة في تاريخ القانون الروماني، فقد تضمن مجموعة من الاحكام القانونية خاصة التي تتعلق بالقانون الخاص وقانون المرافعات، وقانون العقوبات، فقد عينت الالواح الخمسة الاخيرة بتنظيم الجرائم وهي قوى عامة تضمن كيان الدولة والمجتمع والخرى التي تلحق الاذى بالنفس او المال، فقد اعتبر الرومان هذا القانون

---

1. حميدة سعد اهديوة سعيد، تعويض ضحايا الجرائم بين الشريعة والقانون، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بنغازي، ص58.

2. نفس المرجع، ص 60.

اساسا لقانونهم العام والخاص، الملاحظ على كل هذه التشريعات القديمة تنظيمها لتعويض كبديل للعقوبة او الجزاء، الى جانب العقوبة الجنائية، وباعتبار التعويض حق من حقوق ضحايا الجريمة او عقوبة تكميلية عن الجريمة التي وقعت عليه.[1]

المطلب الثاني: تعويض ضحايا الجريمة في الشرائع السماوية.

هدفت جميع الشرائع السماوية الى سعادة البشرية وتقدمها والمحافظة على حقوق البشر وكفل للضحية حقها عما يصيبها من اضرار من جراء الجريمة، فقد جاء في الشريعة اليهودية الذي يدعو للفضيلة وحسن المعاملة، والرسالة اليهودية المتمثلة في الثورات فقد ورد فيها جزاء القتل العمد القتل، اما في حالة غير العمد فقد جاء فيها الدفعة والهرب الى مكان آخر وكما حثت على عدم اخذ الدية، وكان الشخص لا ينتقم لنفسه بل يتم كل شيء على يد القضاء، ويتضح ان الشريعة اليهودية اعتمدت نظام التعويض لما يصيب الضحية من ضرر بسبب الاعتداء الى جانب نظام العين بالعين والسن بالسن الذي كان سائدا آنذاك.[2]

اما في الشريعة المسيحية التي تحث على الفضيلة والعفو والتسامح، حيث ورد في الكتاب المقدس حث المسيحي على عدم اللجوء الى الثأر، وقد نبذت الشريعة المسيحية على الاحتفال بالهالة والتي تدعو الى الرذيلة والخطيئة، وقد اعتبرت الامتناع عن مساعدة الضحية بمثابة ارتكاب للجريمة الواقعة عليه، فقد افتى البابا الاسكندر الثالث بان من يشاهد جريمة ولا يتقدم لمنعها يعاقب بعقوبة تقل قليلا عن تلك المقررة لمرتكبها.[3]

وفيما يخص الشريعة الاسلامية، التي انزلها الله على سيد وخير الخلق محمد صلى الله عليه وسلم، فقد جاءت فوجدت العرب متعارفين على نظم ينهجون عليها امور حياتهم، منها ما هو صالح ومنها ما هو فاسد ففي العصر الجاهلي كان غالبية العرب يعيشون الترحال

---

[1]. حميدة سعد اهديوة سعيد، مرجع سابق، ص62.

[2]. نفس المرجع، ص 65.

[3]. محمد الامين البشرى، مرجع سابق، ص 67.

وكانت حياة الصحراء بسيطة، اما في المدن فقد كانت الحياة اكثر تطورا وازدهارا، ومن الاعراف التي كانت مستقرة في حياة العرب آنذاك نظام الثأر الذي لم يقتصر على القاتل نفسه، بل وتتحمل القبيلة بكاملها مسؤولية فعله، لان حياة القبيلة تقوم على التضامن والعصبية، ويجب نصرة افراد القبيلة لبعضهم ظالما او مظلوما، وقد عرف العرب في تلك الفترة نظام الاسرة (زواج، طلاق، ميراث)، لكن بالرغم من ذلك لم تكن لديهم هيئة منظمة لها سلطات تشريعية تسهر على تنفيذ القوانين، فكان التشريع فطريا وعرقيا يختلف من بيئة لأخرى، فجاء الاسلام ونظم حياتهم وشؤونهم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.[1]

اما بعد ظهور الاسلام في بيئة متحضرة، تقررت اعراف وانظمة لها قوة الالزام غير انه انتزع منها مسحة الجاهلية واضفى عليها مسحة الاسلام السمحة، واقامها على اساس العدل والمساواة، ولقد اولت الشريعة الاسلامية ضحايا الجريمة اهتماما بالغا وكفلت لهم حقهم في التعويض عما اصابهم من ضرر بسبب الجريمة، والاسلام كان قد الغى الانتقام وحارب عادة الثأر، ففي حالة عدم تنفيذ القصاص بحكم العفو او عدم امكانيته يعوض الضحية عن طريق نظام الدية، فقد بلغ من حرص الشريعة الاسلامية على حفظ الدماء وصيانتها انها لم تهمل الضحية في حالة عدم معرفة الجاني، فقد استحدثت الشريعة الاسلامية فكرة تعويض الدولة للضحية وهي فكرة لم تجد طريقها الى القوانين الوضعية الا في العقود الاخيرة، والشريعة الاسلامية على هذا النحو تكون قد سبقت علماء الضحية في دعواتهم الى ضرورة الاعتراف لضحايا الاجرام بحقهم في التعويض عما تجلبه عليهم الجريمة من مضار.[2]

ففي ضل نظام الشرائع السماوية كان التعويض من طرف الجاني للمجني عليه يقتصر على المال والصلح بالدية طلبا للصفح والغفران، ومع تطور المجتمعات البشرية تحول نظام الدية من الاختياري الى الاجباري.

المطلب الثالث: تعويض ضحايا الاجرام في العصور الحديثة.

---

[1]. محمد مؤنس محب الدين، مرجع سابق، ص 50.

[2]. نفس المرجع، ص52.

تمتع ضحايا الاجرام بوضع متميز في ظل الانظمة القديمة والشرائع السماوية، حيث كفلت لهم حقهم في الحصول على تعويض، فبظهور القوانين الوضعية وتدخل الدولة وهيمنتها على نظام التجريم والعقاب، فقد تلاشى وضع الضحية واصبحت الجريمة مجرد اعتداء يرتكبه الجاني ضد الدولة، حيث اصبحت تشارك الضحية في حقها من الدية وظهر ذلك مع بدايات عصر الاقطاع، حيث كان السيد الاقطاعي يعتبر نفسه رمزا للعدالة بين رعاياه ويرى في الجريمة الواقعة على اي منهم موجهة الى هيبته وسلطانه، فقد بات على الجاني ان يحسب حساب رب الاقطاعية بان يدفع له نصيبه من الدية، على خلاف ما كان يتوجب عليه ان يتصالح مع الضحية وذويه، وفي مرحلة لاحقة تلاشت هذه الازدواجية، فقد احتكرت السلطة حق اقامة العقاب واستبدال التعويض بالغرامة، والتي اصبحت تؤول كاملة للدولة، فالغرامة الجنائية تؤول الى الدولة والتعويض كجزاء للمسؤولية المدنية يتفرد به الضحية، وهذه هي نقطة البداية في الانفصال بين القانون الجنائي والمدني.[1]

ولكن مع اوائل القرن 19اهتم رواد الفكر الجنائي بمسألة تعويض ضحايا الاجرام، اذ ظهرت حركة علمية دولية في مجال تطوير النظام الجنائي، فقد وجب على الدولة بتعويض ضحايا الاجرام من الخزينة العامة في الحالات التي يعجز فيها الجاني عن التعويض، اذ يجب عل الدولة ان تقوم بحماية المواطنين وتأمينهم ضد مخاطر الجريمة، وان لا يترك ضحايا الاجرام لمصيرهم التعس، وكانت من نتيجة هذه الآراء والنداءات انعقاد العديد من المؤتمرات الدولية التي اهتمت بحقوق الضحية، وعلى راسها الحق في التعويض ومن نتائجها صدور اعلان مبادئ حقوق الضحايا عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان اول مؤتمر عربي انعقد في هذا الشأن هو الاسبوع الرابع للفقه الاسلامي في تونس خلال ايام 14. 19 ديسمبر 1974، حيث نوقش فيه موضوع تعويض الدولة لضحايا الاجرام، ومن بين توصياته تقرير ان من مبادئ الشريعة الاسلامية ان للفرد على الجماعة الحق في الحماية والرعاية، وبعد جاء المؤتمر الثالث للجمعية المصرية للقانون الجنائي المنعقد في

[1]. حميدة سعد اهديوة سعيد، مرجع سابق، ص70.

القاهرة مارس 1989، فقد جاء في توصياته الدعوة لإنشاء صندوق يتم تمويله من الاموال المصادرة وحصيلة التبرعات، لمواجهة حالات العجز الجنائي عن دفع التعويض، وكذا التزام الدولة بدفع تعويض للمجني عليه او لأسرته في حال وفاته اذ لم تصل العدالة الى معرفة الفاعل وذلك عملا بأحكام الشريعة الاسلامية.[1]

من خلال ما تقدم تبين ان في العصور الحديثة موضوع تعويض ضحايا الجرائم من مسؤولية الدولة عن طريق معالجة الاضرار التي تعرضوا لها، ذلك ان الجاني في الغالب يبقى غير معروف او نظرا لجسامة الاضرار فهنا يكون الجاني غير قادر على دفع التعويض، فالدولة تتكفل بذلك.

المبحث الثالث: حقوق ضحايا الجريمة امام الشرطة.

انطلاقا من مبدأ التضامن الاجتماعي والاهتمام الانساني بضحايا الجريمة، الذي سار على نهج الاعلان العالمي لحقوق ضحايا الجريمة واعلانات حقوق الانسان الدولية والاقليمية، وكذا الاعلانات الخاصة بضحايا الجريمة، وعليه فهناك حقوق يتمتع بها ضحايا الجريمة اهمها:

المطلب الاول: الحق في التبليغ والشكوى:

سنقتصر في هذا الصدد وهذه الدراسة دور الشرطة في اقرار هذا الحق لضحايا الجريمة، وسوف نوضح في البداية اسباب عزوف ضحايا الجريمة عن التبليغ والشكوى، فالملاحظ عامة ان كثير من ضحايا الجرائم يعزف عن التبليغ عن الجرائم التي لحقت بهم، واسباب عدم التبليغ ترجع الى نوع الجريمة، كجرائم الاجهاض والجرائم الجنسية عامة وخاصة ما يقع في نطاق الاسرة، حيث ان هذا النوع من الجرائم يتم في الخفاء والتكتم على الفضيحة، بدلا من تدخل السلطات، وما قد ينجر عنه من عار اجتماعي، كما قد يكون العزف عن التبليغ هو الرغبة في الثأر من الجاني، او الخوف من انتقام الجاني وذويه او

[1]. حميدة سعد اهديوة سعيد، مرجع سابق، ص 71.

الخوف من الوقوع في الجزاء الجنائي، او الاستهجان الاجتماعي، كالمرأة الداعرة التي تطلب من القابلة اجهاضها ثم يصيبها ضرر، او المرأة ضحية الاغتصاب، كما قد يرجع العزوف عن التبليغ الى الاعتقاد السائد بعدم الثقة في اجهزة العدالة الجنائية وعدم احترامها.[1]

كما اننا نسترعي الانتباه منذ البداية الى ان قبول التبليغ والشكوى من ضحايا الجريمة يمثل التزاما على مأموري الضبط القضائي وفقا لنص المادة 24 أ، ج، م، التي جاء فيها "يجب على مأموري الضبط ان يقبلوا التبليغات والشكاوي التي ترد اليهم بشان الجرائم وان يبعثوا بها فورا للنيابة العامة"، ومن الواجبات المفروضة قانونا على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم ان يقبلوا التبليغات و الشكاوي التي ترد اليهم بشأن الجرائم، واذا رفضت الشرطة قبول البلاغ او الشكوى او تأخرت بإرسالها الى النيابة العامة، فان رجل الشرطة يتعرض للمسؤولية التأديبية الجنائية، ولعمل هذا الحق يقتضي ان يكون التجاء الضحية الى السلطات دون عوائق اجرائية او تكلفة مادية، وان تتاح له فرصة التعبير بحرية في وقائع ألشكوى كما ان له الحق في التعبير عن وجهة نظره ومبررات قلقة وعلى رجال الشرطة مساعدته لاسترجاع التفاصيل دون ضجر واستهزاء حتى لو كانت القضية تافهة.[2]

وعملا على هذا الحق فان لضحايا الجريمة الحق في تقديم شكواهم ضد رجال الشرطة انفسهم، اذا وجدو منهم اهمالا او تحيزا فيما يتعلق بقضيتهم، ونقترح في هذا الصدد ان يتم انشاء مراكز لاستقبال ضحايا الجريمة بصفة عامة، والجنسية منها بصفة خاصة، ويقوم بالعمل فيها ضابطات من الشرطة النسائية، فذلك يشجع الضحايا على الاتصال بالشرطة، كما انه يمكن معالجة هذا الوضع عن طريق التوزيع الافضل للمعلومات المتعلقة بنظام العدالة الجنائية، وتحسين العلاقة بين الشرطة والجمهور، ونظرا لحساسية نفسية الضحايا ونظرا لافتقاد كثيرا من ضباط الشرطة لفن التعامل مع ضحايا الجريمة، لذا ينبغي ان يتلقى

---

[1]. احمد عبد اللطيف الفقى، الشرطة وحقوق ضحايا الجريمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2003، ص 41.

[2]. نفس المرجع، ص 42.

موظفو الشرطة تدريب لتوعيتهم باحتياجات الضحايا ومبادئ تقديم المعونة المناسبة والفورية، ووضع قواعد للاستماع الى شكوى الضحية والتعامل معها ومساعدتها.[1]

فوفقا لحق الضحية في التبليغ والشكوى يكون بلجوء الضحية الى السلطات دون عوائق او تكلفة مادية مع اتاحة الفرصة بكل حرية عن وقائع الشكوى، كما على رجال الشرطة مساعدته في استرجاع تفاصيل وقوع الجريمة، كما لهم الحق ايضا في تقديم الشكوى ضد رجال الشرطة انفسهم ان وجدو اهمالا منهم او تحيز.

المطلب الثاني: حق الادعاء المدني.

مهما كان نوعها جناية او جنحة تعد خرقا لمصلحتين: الاولى المصلحة الجماعية تخص المجتمع، والثانية مصلحة خاصة والتي تخص الشخص المتضرر نفسه، وبالتالي فإن تحريك الدعوى العمومية باسم المجتمع من طرف الدولة مجسدة في جهاز النيابة العامة، يكون امام المحاكم الجزائية، وحق المضرور في اشفائه التعويض عما اصابه من جراء الجريمة يكون امام المحاكم المدنية، لكن قد يحدث وان تتلاقى المصلحتين لتطالبا بالحق امام جهة قضائية واحدة وهي المحكمة الجزائية وهذا طبقا لنص المادة 3 من قانون الإجراءات الجزائية، وربما يرجع ذلك لأغراض عملية وقانونية منها توحيد الادلة وتحقيق الفعالية والسرعة في الاجراءات وتحقيقا لمبدأ حجية الحكم الجنائي على المدني، حيث اقر المشرع الجزائري للمجني عليه حق الادعاء المدني امام قضاء التحقيق، وذلك بتقديم شكوى في جناية او جنحة الى قاضي التحقيق المختص يدعي فيها بالحقوق المدنية، مما يفيد ان هذا الحق الممنوح للمجني عليه ما هو الا وسيلة تخول له تحريك الدعوة العمومية، حتى يتمكن من طرح دعواه المدنية امام القضاء الجزائي، حيث يقوم قاضي التحقيق بعرض الشكوى المصحوبة بالادعاء المدني على وكيل الجمهورية في اجل اقصاه 5 ايام وذلك

[1]. احمد عبد اللطيف الفقى، مرجع سابق، ص 43.

لإبداء رايه، وعلى هذا الاخير ان يبدي طلباته من اجل 5 ايام تحتسب من يوم التبليغ، وهذا ما نصت عليه المادة 73 فقرة 1 من قانون الاجراءات الجزائية.[1]

والجدير بالذكر ان لهذا الاخير كامل الحرية في التصرف في تلك الشكوى المصحوبة بالادعاء المدني وفي حالة مخالفة وكيل الجمهورية لأمر ما يخص اجراء التحقيق، فيكون له الطعن في امر قاضي التحقيق عن طريق الاستئناف، كما يكون للمدعي المدني ايضا حق الاستئناف في امر قاضي التحقيق حسب المادة 173 من قانون الاجراءات الجزائية.[2]

ويعتبر الادعاء المدني احدى الطرق لرفع الدعوى الى قاضي التحقيق، ويتمثل هذا الاجراء في تقديم شكوى من قبل الشخص المتضرر من الجريمة، وقد حددت المواد 73، 75، 76 من قانون الاجراءات الجزائية وهي تقديم الشكوى، ايداع الكفالة واختيار موضع بدائرة المحكمة محل اختصاص قاضي التحقيق، وقد يشترط في الادعاء المدني تقديم شكوى من الشخص المتضرر امام ألقاضي وذلك طبقا لمقتضيات المادة 72 من قانون الاجراءات الجزائية، حيث ان تلك الشكوى تعتبر اساس قيام الادعاء المدني، ولا تقام الشكوى الا من الشخص المختص نفسه عن فعل يوصف بانه جريمة معاقب عليها في قانون العقوبات.[3]

المطلب الثالث: الحق في الرعاية والحماية اللاحقة لضحايا الجريمة.

اولا: الحق في الحماية وحسن المعاملة.

للمواطن على الدولة حق في ان توفر له الامن على نفسه وماله وعرضه، فالدولة وجدت بان تتكفل بأمن المواطن، وخير ما يعبر عن هذا الشرطة التي تسمى بالعين الساهرة فيجب عليها ان تهب على وجه السرعة الى نجدة المجني عليه قبل ان تبلغ محاولة العدوان

---

1. احمد عبد اللطيف الفقى، مرجع سابق، ص 43.

2. قراني مفيدة، حقوق المجني عليه في الدعوة العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة، 2009، ص39

3. نفس المرجع، ص 41.

غايتها، وذلك في منعه وقطع استمراره، فحق الحماية يقع على كاهل الشرطة بطلب الاسعاف قبل ان تؤدي الاصابات الى نتائج يتعذر تداركها، ولا يجوز سؤال المجني عليه قبل اتخاذ هذه الاجراءات، كما يجب على الشرطة ان تحسن معاملة ضحايا الجريمة حتى تحصل منهم على ما تريد من المعلومات التي تساعد بدورها بمعرفة الجاني والقبض عليه، وان على الشرطة ان تشعر الضحايا بآدميتهم وانسانيتهم وان تحسن استقبالهم ولا تستخف بأقوالهم، كما لا ينبغي ان تسيئ الظن بهم وبصدق شكواهم، وقد يرجع ذلك الى تسرع ضابط الشرطة في الحكم، وعلى افراد الشرطة ان ينتقوا الصيغ الملائمة للأسئلة التي تفيد في كشف الحقيقة، دون ان تزيد من انفعالات الضحية وسوء تقدير حالته النفسية ومن حسن معاملة ضحية الجريمة اعطائها فترة للراحة اذ تطلب سؤالها مدة طويلة، ويجب تأجيل السؤال اذا استدعى فلا يجوز الزامه بالإقامة في مكان معين، او تفتيشه او اجباره على فحوص طبية او اخضاعه لجهاز كشف الكذب.[1]

ثانيا: الرعاية اللاحقة لضحايا الجريمة.

يقصد بالرعاية اللاحقة للمفرج عنهم (الضحايا)، مجموعة المساعدات والخدمات المادية والنفسية ومجموعة الارشادات والتوجيهات التي تبذل للمفرج عنهم قصد اصلاحهم واعادة تكيفهم مع المجتمع، وللرعاية اللاحقة دور مادي وكذا نفسي ، حيث يتمثل الدور المادي في المساعدات المباشرة او غير المباشرة، اما الدور النفسي الذي تنطوي عليه الرعاية اللاحقة للمحكوم عليه (المفرج عنه) بشعور انه موصوم بوصمة الجريمة، ويتعمق هذا الشعور عندما ينكره المجتمع ويتجنبه افراده، وفي هذه الظروف اذا لم يلقى المفرج عنه رعاية ومعونة على مواجهة شكل الحياة فانه غالبا ما يعود لارتكاب الجريمة مرة اخرى، ولقد تطور مفهوم الرعاية اللاحقة خلال تطور نظرة المجتمع الى المجرم في ظل مذهب الدفاع الاجتماعي

[1]. احمد عبد اللطيف الفقى، مرجع سابق، ص 47.

والذي ينطلق من فكرة انسانية مضمونها ان الشخص الذي ارتكب الجريمة هو ضحية لظروف اجتماعية معينة، الامر الذي يتطلب اعادة ادماجه مرة اخرى داخل المجتمع.[1]

كما تهدف الرعاية اللاحقة لضحايا الجريمة الى تحقيق هدفين، الاول اجتماعي انساني يتمثل في الرعاية الاجتماعية للمفرج عنهم ومساعدتهم في الحصول على فرص داخل ألمجتمع اما الثاني فهو هدف امني وقائي يتمثل في منع الجريمة قبل وقوعها وضبط الجناة بعد وقوعها، وهذا من عمل الشرطة الذي يجب ان تتضافر جهود جميع المؤسسات المدنية لرعاية المفرج عنهم عقب تنفيذ ألعقوبة وللشرطة دور في مساعدة ضحايا الجرائم كونها تضر بالدولة ولمواطنين من خلال علاج المحكوم عنهم ان عودتهم الى ارتكاب جرائم اخرى قد يدفع افراد اسرتهم الى الانحراف مما يخلف اجيالا متعاقبة من المجرمين الضحايا الجدد.[2]

1

1. وجدي محمد بركات، دور الشرطة في رعاية ضحايا الجريمة، مركز البحوث الامنية، مملكة البحرين، 2008، ص14.

2. نفس المرجع، ص 16.

خلاصة الفصل.

من خلال ما تطرقنا اليه في الفصل الذي شمل ضحايا الجريمة وحقوقهم، نستنتج ان الضحايا هم كل الاشخاص الذين طالهم الضرر المادي او المعنوي او حتى تعرضوا للمعانات النفسية هم او اسرهم، كما تطرقنا لتطور التعويض لضحايا الجرائم وحقوقهم امام الشرطة فهذا لم يكن انحياز للضحايا دون الجاني لان في بعض الحالات يعتبر الجاني ضحية، فقد يكون ضحية للظروف الاجتماعية، كما نلاحظ وجوب الشرطة لإعطاء الضحايا حقوقهم المشروعة.

الجانب التطبيقي

الفصل الرابع

الجانب التطبيقي للدراسة

اولا: عرض وتقديم المقابلات

ثانيا: التحليل السوسيولوجي للمقابلات.

ثالثا: عرض نتائج الفرضيات.

1- نتائج الفرضية الاولى.

2- نتائج الفرضية الثانية.

رابعا: الاستنتاج العام للدراسة.

خاتمة

اولا: عرض وتقديم المقابلات.

عرض المقابلة: الاولى.

اجريت المقابلة مع رئيس الجمعية الخيرية "ايادي الامل" بمقر تواجدها بمدينة خميس ملاينة ولاية عين الدفلى بتاريخ 23/ 4/ 2018، دامت المقابلة **1 سا و 20 د** اي من الساعة **السادسة** مساءا الى غاية **السابعة و20** دقيقة.

الجنس: ذكر. / السن: 27 سنة. / المهنة خارج الجمعية: طالب جامعي.

المهنة داخل الجمعية: رئيس جمعية. / سنة تأسيس الجمعية: 2017.

1/ كل مجتمع عندوا آداب وسلوكات يقوم عليها، يتوجب على الافراد التمسك بها من اجل ضمان السلم والطمأنينة في انفسهم، وضمان استمرارية مجتمعهم، ولكن كل خلل او اهمال يمس حرية المجتمع يقدر يؤدي بهم الى الخطر وبالتالي تعرضهم للجريمة، وهذا نتيجة لعدم الالتزام.

2/ بالنسبة للجمعية نتاعنا جمعية جديدة وصغيرة على كل حال، كل واحد فينا راه يخدم الي يقدر عليها واحيانا يخدم اكثر وهذا من خلال تأطيرنا لبعض البرامج وتقديم يد المساعدة للمحتاجين حسب استطاعتنا.

3/ حنا في الجمعية نتعنا أعضاء من النساء يقوم بكل الاجراءات اللازمة للسهر على سلامة هذه الفئة (النساء)، داخل المجتمع وهوما لي يبحثوا على هذا الأسباب فمثلا اغتصاب المرأة وتعرضها للعنف بمختلف أنواعه راجع إلى الفقر والإهمال، تقدر تقول بأن للجانب الاقتصادي دور كبير لتعرض الفتيات لأبشع الجرائم كالاغتصاب والعنف الأسري....الخ.
4/ من خلال القيام بالدور نتاعنا ومراعات خصوصيات كل فئة عن باقي الفئات الاخرى، تقدر تقول هناك بعض النتائج الايجابية، ولكن ليس الكل، كابن بعض الإفراد اللي مستحيل

يسقم يا لوكأنتبني لو قسر، كيما قالت لي وحد الام ارملة على وليدها "انا وليدي يحب غير يخرج ما يدخل".

5/ والله حاجة صعيبة باش تتعامل مع جميع فئات المجتمع وتوصللهمالميساج وتفهمهم يستحبلك، عندنا مجموعة من الاعضاء لاباس بيهم متفاهمين في ما بيناتنا، وكي نديروا بعض الخرجات والزيارات نحاولواكيفاشنقنعوهم ونوعوهم، ونناقشوهم في بعض الامور التي تخص حياتهم اليومية وهذا باستعمال حوار لائق معهم، معنتها كل واحد ندرولوقوسطوه، فهدفنا هو الدعم والعلاج والتسوية والاصلاح.

6/ راني حكيتلك من قبل بلي كل واحد لازم نديرولوقوسطوه، فمعاملتنا لتلك الفئات تكون حسب الظروف والنقائص التي الفرد والوضعية التي يتواجد عليها، فمثلا فئة ذوي الاحتياجات الخاصة لها معاملة خاصة عن باقي الفئات الاخرى، ونزيد نأكدلك بلي ما يحتاجه اليتيم ليس بالضرورة يحتاجه واحد فقير.

7/ كاين مشاكل وعراقيل بزافبزاف تصادفنا يوميا:

اولا/ المادية: نقص يد المساعدة، عدم وجود الدعم من الدولة.

ثانيا/ المعنوية: المعاملة السيئة من بغض الاشخاص اتجاهنا، بالإضافة الى طمع البعض في تقديم المساعدة، مع العلم انهم بخير عليهم.

عرض المقابلة الثانية.

اجريت المقابلة مع رئيس جمعية البسمة الخيرية بمقر تواجدها بوسط ولاية عين الدفلى بتاريخ 25/ 4/ 2018، بحيث دامت المقابلة حوالي **ساعة** وذلك من الواحدة زوالا الى غاية الثانية مساءا.

الجنس: ذكر. / السن: 36. / المهنة خارج الجمعية: اعمال حرة.

المهنة داخل الجمعية: رئيسا. / سنة تأسيس الجمعية: 2007.

1/ oui ci vrais الالتزام يلعب دور كبير في اصلاح الافراد والمجتمعات ككل، فهذا شيء طبيعي كلنا نعرف ان عدم الالتزام والتمسك بالآداب والاخلاق الاجتماعية يؤدي الى التشرد والاخلال بالمبادئ التي يقوم عليها المجتمع، ومنه بنسبة كبيرة يتعرضون للاجرام وبالتالي الوقوع ضحايا.

2/ normal men حكيتلك على كل حاجة تقوم بيها الجمعية بالتعاون مع جميع الاعضاء، فكل واحد منا يقوم بدوره المطلوب منه على احسن وجه وهدفنا هو رسم البسمة على وجه الفئات المحرومة والمهمشة اقتداء بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "ابتسامة في وجه اخيك صدقة".

3/ بالفعل قمنا بإصلاح الكثير والكثير من الافراد والاسر المهمشة المعرضة بان تكون ضحية لجميع الجرائم البشرية او تعتبر ضحية لعدة عوامل، نقلك علاه لان برامجنا تمس جميع الفئات وراني ذكرتهم لك من قبل بحيث برامجنا تشمل مجموعة من الندوات الفكرية والعلمية التي نقوم من خلالها بذكر السيرة النبوية وتقديم دروس خصوصية، من اجل توعيتهم ونصحهم ورفع معنوياتهم.

4/ كلنا نعرف بأن المرأة من بين الشرائح الاكثر عرضة للاجرام بكل انوعه مثلا كيما قتلي نتا تتعرض للاغتصاب تتعرض للعنف بكل اشكاله، بصفتنا كجمعوين قائمين على حماية مثل هذه الفئات من الوقوع في الجريمة نرى بان كل هذا راجع الى عامل الفقر وسوء الحالة الاجتماعية والاقتصادية مما يؤدي الى حدوث مناوشات داخل الاسرة، فهذا له اثر سلبي على الاولاد وخاصة البنات مما يجعلهم يهربون من البيت فيحدث ما لا يتمناه العقل البشري.

5/ نحن كناشطون ومسيرون بالجمعية، تعتبر المعاملة من المبادئ الاولى التي نطبقها في خدمتنا بحيث تمس جميع فئات المجتمع كالمعوزين والايتام والمعاقين، وايضا نقوم بزيارات لمراكز ودور العجزة، بحيث تكون المعاملة عن طريق الحوار اللائق، والمناقشة لبعض

الامور والمواضيع الهامة ونقوم بتقديم الحلول واصلاح ما يمكن اصلاحه، من اجل التقليل من حجم المعاناة.

6/ باعتبارنا واسطة خير بين المحسنين والمحتاجين وحتى الادارات العمومية، نقوم بتسهيل طرق التواصل بين جميع الفئات والطبقات الاجتماعية ومحاربة الاعمال البيروقراطية، واعطاء كل ذي حق حقه، والتكفل بكل شريحة على حدة، كما نسعى بدورنا من تقليل حجم الامية.

7/ لا يمكننا القول باننا لا نواجه عراقيل اثناء مزاولتنا لأعمالنا بالخصوص امام نقص التحسيس والتوعية في الوسط العائلي بأهمية التكفل والتضامن الاجتماعي بالإضافة الى غياب مقر خاص بالجمعية.

عرض المقابلة الثالثة.

اجريت المقابلة مع احد اعضاء جمعية الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، بمقر تواجدها بولاية عين الدفلى بجانب دار الثقافة، بتاريخ 28/ 4/ 2018، بحيث دامت مدة المقابلة حوالي ساعة ونصف، بداية من الساعة الرابعة مساءا الى غاية الخامسة والنصف.

الجنس: ذكر، / السن: 45 سنة،

المهنة خارج الجامعة: ادارة اعمال. / المهنة داخل الجمعية: عضوا.

سنة تأسيس الجمعية: 1972.

1/ الالتزام يعتبر من السلوكات الضرورية التي يقوم عليها المجتمع من اجل النهوض بأفراد اسوياء وصالحين، وجعلهم قدوة للأخرين، والعكس صحيح فالخروج والانحراف عن آداب المجتمع وسلوكاته، يجعل من الافراد منحرفين وخارجين عن القانون الداخلي للأسرة، والنتيجة تكون واضحة وضوح الشمس وهي التعرض الى كافة الجرائم.

2/ يوجد هناك نظرة إجابية في العمل الذي تقوم به مؤسستنا بحيث الفضل الى الاعضاء المنخرطين الذين يقومون بعملهم على احسن وجه، واحيانا نقوم بأعمال زائدة خارجة عن برامجنا المسطرة.

3/ من خلال تقديمنا لبعض الارشادات والنصائح والحوارات ومناقشة بعض المواضيع مسبقا مع كل الفئات التي تدخل ضمن برنامجنا وقمنا بالتعامل معها، نقدر نقلك بان هناك نوع من التحسن على حياتهم من حيث الملامح والسلوكات، حتى طريقة الترحيب تغيرت لديهم عن المرات الاولى التي قمنا بزيارتهم فيها.

4/ اولا من القانون الداخلي للجمعية يلزم ان تكون هناك فتات منخرطة ضمن الاعضاء المكونة للجمعية تمثل المرأة، فالفتات تتعرض لجريمة الاغتصاب دلالة على وجود مجموعة من الاسباب، كالفقر والتهميش والعنصرية، من طرف الاباء او السلطة كذلك نجد البنات اليتامى من بين الفئات التي تتعرض لكافة الجرائم والعنف بمختلف انواعه.

5/ نعم من خلال قيامنا ببعض الخرجات نلاحظ ان هناك اولاد من ذوي الاحتياجات الخاصة والاطفال المراهقين بالإضافة الى بعض النساء الارامل بحيث نقوم بمحاورتهم وتوعيتهم ومناقشة بعض المواضيع الحساسة التي تخص حياتهم اليومية، وهدفنا دائما السعي الى تقديم الحلوم والنصح والارشاد.

6/ بالطبع لدينا اسلوب معاملة خاص، كل فئة لها معاملة خاصة بها، فمثلا مرأة ارملة لها الفضل على مرأة اخرى فقيرة، كذلك طفل يتيم يحظى بمعاملة خاصة اكثر من طفل معوز بالإضافة الى فئة ذوي الاحتياجات الخاصة لها برنامج خاص بها.

7/ عدم توفر الوسائل المادية، معندناش رجال اعمال خاصة تدعمنا كذلك احيانا تنشب نزاعات داخلية بين اعضاء الجمعية بالإضافة الى العرقلة من بعض الاشخاص الذين يزعمون بانهم فقراء وهم عكس ذلك.

عرض المقابلة: الرابعة.

اجريت المقابلة مع احد الاعضاء من جمعية كافل اليتيم بمقر تواجدها بمكتب ولاية عين دفلى وهذا بتاريخ 28/ 4/ 2018، بحيث دامت المقابلة حوالي ساعتين وذلك من الواحدة زوالا الى غاية الثالثة مساءا.

الجنس ذكر، / السن: 32 سنة، / المهنة خارج الجمعية: اعمال حرة.

المهنة داخل الجمعية: عضوا. / سنة تأسيس الجمعية: 2013.

1/ نعم عدم الالتزام بآداب المجتمع حتما يؤدي الى ذلك، ونقدرونقولو راه صاري هذا الشيء، رانا نشوفوا اطفال يتامى يبيعوا في الشوارع وهوما صغار وهذا عنف في حقهم، ونشوفو بلي الناس مهمش ينصحوهم ولا يعاونوهم، بالعكس بالاك يضربوهم ويسبوهم، وهذا قد يؤثر على حياتهم المستقبلية، وحنا كجمعية كي يجو لينا نتكفلوا بيهم بالمعاينة الطبية بالطبع او المساهمة في عمليات جراحية.

2/ هيا كل جمعية وفاه مختصة وانا نشوف بلي راهميساهمو بالشكل الكبير في التكفل بالفئات المهمشة في المجتمع الي نتوما تعتبروهم ضحايا، وثاني هذا الجمعيات ندارو لهذا الشيء، والناشطين الاعضاء راهميقومو بالواجب على اكمل وجه كيما يقولو "راهم ساهرين على رجل وساق" باش يعاونوبزاف ناس راهي تعاني في هذا المجتمع.

3/ حنا رانا نشوفو بلي ستفادو من الرعاية نتاعنا، لانهم في كل مرة يعودون الينا بالبسمة وحتى اذا كانو جايزين طريق ولا تلاقاو بينا يسلمو علينا وعلاقتنا بزاف ولات مليحة معاهم، وبزاف ولاد صغار كانويخدمو باش مثلا يشرو ادوات مدرسية وملي ولينا نشرولهم الادوات واللبسة حبسو الخدمة ونقص تعرضهم للعنف.

4/ انا كمواطنة تبالي هذا الشيء راجع الى جهل الرجل او المشاكل التي تحدث داخل العائلة، مثلا هناك حالة قتل الاب زوج ابنته دفاعا عن نفسه، فأصبحت ابنته ارملة وحنا

الجمعية تاعنا تتكفل بمثل هذه الحالات بعدما ندرس ملف الضحية، كونها ضحية ظروف اجتماعية فالزوج سكران والاب دافع عن نفسه، فالزوجة واولادها يكونان ضحية هكذا مشاكل فبعدها الام ارملة واحتمال كبير يتشرد الاولاد.

5/ نعم نطبق اسلوب الحوار، لازم نعرفو الحالة الي يعانو منها هذوك الناس الي يجونا ونحكومعاهم ونسمعو لهمومهم ونحسوهم بلي رآنا واقفين معا ومقدروتعاونوهم.

6/ لازم نامنولهم الراحة النفسية ونتعاملو مع كل واحد يجي عندنا وحدوا، مثلا كي نستقبلوه وندرسو الملف نتاعو ونلقاوه محتاج لمساعدة جمعيتنا راهم كاين ناس بزاف يخدمو معانا وكل واحد مع من يقدر يتعامل وهذا يبقى سر بينو وبين الحالة الي تعامل معاها، بلاك كاشما حكاولو كاش خصوصيات على حياتو حنا ملازمش ندرو بيهم وهذا من اساسيات العاملين توع جمعيتنا.

7/ اهم المشكلات والعراقيل التي تعترض مسيرة جمعيتنا وحنا كأعضاء فيها هي دخول بعض الفئات الى جمعيتنا وهي غير معنية بها وتطلب المساعدة وكي نوجهوهم للجمعية للجمعية الي تتكفل بيهم يرفضو ويسبونا ويشتمونا.

مثلا: جا راجل قالنا بعثني ليكم واحد عاونوني باش نزوج، قلنالو حنا جمعيتنا تتكفل بالأرامل واليتامى مشي بالزواج ايا هو زعف وحنا رحنا فيها، سبنا وشتمنا وزيد قالنا تتعاملو غير بالمعارف، وكاين مشكل وحد اخر هو المساعدات الي تلحقننا قليلة ربما بسبب نقص وعي المواطنين لازم علينا نديرو ندوات واعلانات باش يدرو بينا ويعاونونا.

عرض المقابلة: الخامسة.

اجريت المقابلة مع احد الاعضاء المنخرطين بجمعية الفكر الثقافية العلمية بمقر تواجدها بداخل حرم جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة بتاريخ، 30/ 4/ 2018، دامت المقابلة ساعة واربعين دقيقة بداية من الساعة العاشرة الى الحادية عشر واربعين دقيقة.

الجنس: انثى / السن: 25 سنة / المهنة خارج الجمعية: طالبة جامعية.

المهنة داخل الجمعية: عضوا. / سنة تأسيس الجمعية: 2004.

1/ نعم لان الانسان عندما ينفرد عن المجتمع يصبح مثل الغنم المنفرد عن القطيع، بإمكانه ان يصبح عرضة للجرائم بمختلفها، لان التعارض مع آداب المجتمع وسلوكاته له عواقب وخيمة على حيات الافراد تؤدي بهم الى الهلاك.

2/ حنا الجمعية تاعنا ما تقومش باعمال ونشاطات وخلاص، لازم علينا ندو المواضيع التحسيسية التي يمكن ان يكون فيها تفاعل ونتائج إجابيه، باش تشجعنا وتنفع الاشخاص الاخرين فنحن دائما في صالح العام.

3/ بطبيعة الحال متابعة هذه الحالات امر حتمي للخضوع لتكوين محكم لرعاية هذه الفئات، نعطيك على سبيل المثال كاينبزاف طلبة حبويسمحو في قرايتهم وقمنا باقناعهموكملوقرايتهم والحمد لله وحنا كطلبة قبل ما نكونو ناشطين داخل الجمعية لازم على كل واحد فينا يكون هو السند او القدوة لزملائه ولجميع الطلبة.

4/ بصفة عامة البنات المراهقات هم الاكثر عرضة لمثل هذه الجرائم وخاصة واننا خلال القيام بمهامنا لاحضنا ان البنات اللواتي يدخلن الجامعة للمرة الاولى وهذا بصفتنا موجودين داخل الحرم الجامعي، معنتها الانتقال من الوسط الثانوي الى الوسط الجامعي يوقع الفتيات في الانحراف وبالتالي التعرض للاغتصاب وكافة انواع العنف بصفة عامة، وكاين وحد الفئة الاكثر تعرضا لمثل هذه الجرائم وهم الفتيات اللواتي يأتين من المناطق الريفية.

5/ نعم بطبعنا كممثلين للخدمة الاجتماعية داخل الوسط الجامعي دائما نكونو مهيئين للتعامل مع جميع الفئات المتواجدة هنا حيث قمنا بعلاج عدة حالات تأتي الينا الى المكتب حيث نقوم بحل المشكلات عن طريق محاورتهم وندرس حالاتهم جيدا وناقشوهم في اي مجال يخصهم ونقدم لهم جميع المساعدات التي يحتاجونها وخاصة المعنوية.

6/ الانسان العادي معرف بخصوصيات تمس حياته السيكولوجية عموما فللقيام بالعلاج والارشاد بد علينا بمراعات هذه الخصوصيات حيث اننا نعطي لكل شخص ما يحتاجه من دعم ورفع المعنويات.

7/ من المشاكل والعراقيل التي تعيقنا اولا الجمعية تاعنا تحتوي على اعضاء اكثرهم نساء وكل وحدة فينا تحب تفرض رايها فوق الجميع واحيانا منسمعوش لبعضانا وثانيا مكانش التزام بالمواعيد.

عرض المقابلة: السادسة.

اجريت المقابلة مع رئيس جمعية الامل بمقر تواجدها بخميس مليانة بتاريخ: 2018/04/30، وكان ذلك بداية من منتصف النهار الى غاية الواحدة والنصف مساءا.

الجنس: ذكر. / السن: 40 سنة / المهنة خارج الجمعية: عمل حر.

المهنة داخل الجمعية: رئيسا. / سنة تأسيس الجمعية: 2014.

1/ كلنا نعرف بان الفرد جزء من المجتمع كما نعرف بان لكل مجتمع عادات وتقاليد وآداب وسلوكات يتميز بها ناكدلك بلي كل فرد ينفرد عن المجتمع نقدروا نقولوا عليه بانه شخص طائش او منعزل بامكانه ان ينحرف ويتعرض للجرائم.

2/ جمعيتنا لها مجموعة من الاهداف منذ تأسيسها وبفضل تظافر الجهود وعمل الناشطين تمكنا من تجسيدها عل ارض الواقع وهذا بفضل الله تعالى ومساعدة المحسنين.

3/ اكيد ان التكوين افاد جميع الفئات التي تعاملنا معها وخاصة المرأة حيث امكنا من سنة 2014الى يومنا هذا تقريبا 400 او 500 امرأة مكونة.

4/ حنا الجمعية تاعنا تهتم بالمرأة لإدماجها مع الحياة الطبيعية للمجتمع بحيث نستقبل المراة مهما كانت صفتها ومبعد كي نستقبلوها ندرسوا الملف تاعها ونقومو ببعض الاجراءات اللازمة فاكثر النساء اللي ستقبلناهم كان الوضع تاعهم انهم تعرضو للعنف داخل الاسرة

كذالك التمييز بين الجنسين بالاضافة الى الفقر والحرمان كل هذه الاسباب تؤدي الى خروج المراة وبالتالي تعرضها للجرائم والعنف بمختلف انواعه.

5/ حنا كناشطين جمعويين نساهم في حل العديد من المشاكل ونقدم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات وهذا باستعمال اسلوب الحوار اللائق ومناقشة جميع المواضيع والمشاكل التي تمس حياتهم اليومية وهذا مع جميع الفئات خصوصا المرأة الماكثة في البيت والمطلقة والساكنة في الريف بالإضافة الى النساء الخارجين من السجن.

6/ هذا يعتبر من الاولويات تاع الجمعية نتاعنا حيث كل واحد نعاملوه حسب الظروف ديالو ومراعات يوميات كل فئة على حدا وهذا يتم بمقابلتها ومعرفة ما يمكن ان يقدم لها من وعي ونصائح وعلاج .....الخ.

7/ نقص التمويل، مراعات ظروف المتربصين ومساعدتهم (حسن الاستقبال).

عرض المقابلة: السابعة.

اجريت المقابلة مع رئيس جمعية الوداد الخيرية بمكان تواجدها بمدينة خميس مليانة بتاريخ 04/30/ 2018، استغرقت المقابلة حوالي ساعتين وذلك من الثانية مساءا الى غاية الرابعة مساءا.

الجنس: ذكر / السن: 35 سنة. / المهنة خارج الجمعية: اعمال حرة.

المهنة داخل الجمعية: رئيسا. / سنة تأسيس الجمعية: 2016.

1/ نعم عدم الالتزام له عواقب وخيمة على شخصية الافراد الغير ملتزمين بسلوكات وعادات مجتمعاتهم مثلا في الجمعية تاعنا يجونا بزاف اشخاص وعند دراسة ملفاتهم نجدهم انهم ضحايا مجموعة من الافات الاجتماعية وترجع اسباب ذلك الى انفراد وانعزال تلك الاشخاص عن تصرفات مجتمعاتهم او نقدرونقلولو هذا راجع الى الانحراف والانحلال الخلقي.

2/ جمعيتنا دائما تسعى الى فعل الخير والقيام بالمبادرات الخيرية لها برامج ونشاطات كلها ترمز الى الافعال الخيرية وهذه النشاطات والبرامج بالفعل تطبق على ارض الواقع بفضل تظافر جهود جميع الأعضاء الناشطين بجمعيتنا.

3/ اكيد ان التكوين والرعاية في الجمعية قد افاد كل متربص اتى الى هنا وهذا راجع الى نمط واسلوب المعاملة الحسنة من طرف اعضاء الجمعية مثلا غير كيما جاتنا وحدة زوالية تكفلنا بها وقمنا بتزويجها.

4/ جمعيتنا تقوم بحماية ورعاية المرأة بشكل خاص بمكافحة العنف ضدها ورفع الظلم عنها خاصة العنف من طرف الاسرة وبالأخص الاخ شهدنا كثير من النساء تعرضن للجريمة بسبب تعنفها داخل الاسرة مما اضطرها للخروج من البيت، دلالة على عدم تقبل الخطأ من طرف اسرتها.

5/ نقوم بتطبيق جميع الاساليب الوقائية والعلاجية مثل الحوار والمناقشة ودراسة الظروف الاجتماعية المحيطة بحياتها اليومية، بحيث نواجه كل حالة حسب حالتها النفسية والسماع والاصغاء لمشاكلهم.

6/ حنا نتعاملو مع فئات كثيرة بزاف لذا يجب علينا مراعات خصوصيات كل فئة من بين هذه الفئات لدينا الاطفال المرضى ذوي الاحتياجات الخاصة النساء المطلقات النساء الذين تعرضو للعنف الاسري الاطفال المدمنين لذى يتوجب عليا مراعات كل فئة وخاصياتها.

7/ اهم المشاكل والعراقيل هي اهمال طلب الجمعية.

العجز عن تشخيص بعض الحالات.

التعرض للعنف من بعض الحالات.

عرض المقابلة: الثامنة.

اجريت المقابلة مع رئيس جمعية الفكر والابداع الثقافي بمقر تواجدها بجانب قاعة الحفلات محمد بوضياف خميس مليانة، بتاريخ 2018/04/30، ليلا بحيث استغرقت المقابلة حوالي ساعتين بداية من الثامنة مساءا الى غاية الساعة العاشرة.

الجنس: ذكر / السن: 35 / المهنة خارج الجامعية: عامل حر

المهنة داخل الجمعية: رئيسا. / سنة تأسيس الجمعية: 2010

1/ شوف هذا الشيئ متفق عليه يعرفه العام والخاص, مكاش واحد يخرج على ادابوسلوكات مجتمعه ويسلم من الجريمة، الان عدم الالتزام في حد ذاته هو طريق غير سوي ونحن كجمعية رأينا ان نصبح جمعية ثقفية رائدة بمعايير عالمية تقدم خدماتها الى كافة شرائح المجتمع.

2/ مؤسستنا لها برامج ومخططات موسعة طويلة المدى ولدينا اعضاء لبائس بهم فالبعض يقوم بعملهم على احسن وجه ممكن، وكلهم يعملون تحت مبدئ خدمة المجتمع.

3/ ولله غير الحمد قمنا بعلاج وانقاض بزاف افراد وعائلات من الهلاك وابعدناهم من الوقوع في قفص الجريمة والتشرد، وهنا أئكد بأن لرعاية والتكوين دور كبير في العلاج.

4/ برأيي كرئيس جمعية او كناشط فيها ارى بأن للمراءة عدة حقوق تتمتع بها داخل المجتمع، كالحق في تنظيم الاسرة، الحق في الدراسة والصحة، خدمات الصحة الجنسية، والحق في الحماية من جميع اشكال العنف، الحق في التمتع بالمساوات، فالمرءة تقع ضحية عند فقدان تلك الحقوق.

5/ نحن كجمعية فكرية ثقافية قتلك من قبل اننا نسعى الى تقديم خدماتنا الى جميع شرائح المجتمع، بحيث تكون هذه الخدمات بطرق واساليب متعددة نستعملها بادابوعقلنية من اجل الوصول الى الهدف المرجو تحقيقه.

6/من واجبنا مراعات الخصوصيات الفردية لجميع فئات المجتمع، وهذا يعني اننا كل خطوة نقوم بها الا ولها دراسة مسبقة، اي تكون حسب النقائص التي يتوفر عليها الفرد، معنتهاملازمشتديلو اللبسة وهو مخصوص غذاء، وكذالك واحد مدمن على المخدرات ملازمش ندعموه بدراهم قبل ما ننصحوه ونوجهوه الى طريق الصحيح.

7/ من العراقيل والمشاكل التي تعيقنا اكثر واكثر هي نقص التكوين والخبرة بالدرجة الاولى بالضافة الى عدم تفاعل بعض الاعضاء.

القراءة الإحصائية للبيانات الشخصية لعينة المبحوثين:

الجدول رقم 1: يمثل توزيع المبحوثين حسب الجنس.

الجنس	ك	ن%
ذكر	6	75
انثى	2	25
المجموع	8	100

يبين الجدول ان اغلبية المبحوثين من عينة الدراسة هم ذكور بنسبة تقدر ب 75 % بينما البقية هم اناث بنسبة 25%.

وهذا راجع الى طبيعة العمل الذي يقوم به داخل مؤسسة الخدمة الاجتماعية، وهي الجمعيات حيث يعتبر مؤشر الجنس اهم متغير في العمل الجمعوي.

الجدول رقم 2: توزيع المبحوثين حسب السن.

السن	ك	ن%
30 . 25	2	25
35 . 30	1	12.5
40 . 35	3	37.5
45 . 40	2	25
المجموع	8	100

يوضح الجدول ان المبحوثين توزعوا حسب السن ما بين (35 . 40) سنة بنسبة 37.5% والبقية توزعوا من (25 . 30) سنة بنسبة 25% وكذلك اصحاب السن (40 . 45) بينما احتل السن (30 . 35) المرتبة الاخيرة بنسبة 12.5 %.

وهذا يعني ان اغلبية المبحوثين الذين احتلوا النسب الكبرى هم رؤساء جمعيات، وانتموا لهذه المؤسسة بعد ان كونوا انفسهم واصبحت لديهم القدرة الكافية للنظر الى مشاكل افراد المجتمع.

الجدول رقم 3: يمثل توزيع عينة المبحوثين حسب مناصب عملهم خارج الجمعية.

المنصب	ك	ن%
رئيس	5	62.5
عضو	3	37.5
المجموع	8	100

يشير الجدول الى ان نسبة 62.5%من المبحوثين شغلوا منصب رئيس جمعية بينما 37.5% منهم كانوا اعضاء داخلها.

اي ان رؤساء الجمعيات هم الاجدر بمعرفة طبيعة العمل داخل الجمعية وهم المكلفون به وان مقابلاتنا كانت هادفة.

الجدول رقم 4: يمثل توزيع عينة المبحوثين حسب عملهم خارج الجمعية.

المنصب	ك	ن%
طالب جامعي	2	25
اعمال حرة	3	37.5
ادارة	3	37.5
المجموع	8	100

يوضح هذا الجدول توزيع المبحوثين حسب مهنهم الاصلية خارج اطار العمل الجمعوي فقد جاءت مهنة الاعمال الحرة والادارة في الصدارة بنسبة 37.5%والطلبة ثانيا بنسبة 25%.

وعليه فان فئة العمال الاحرار والادارة هي الاجدر بإتاحة الفرص والوقت للعمل الجمعوي والاهتمام بالفئات المهمشة في المجتمع، على عكس الطلبة الجامعيين الذين لديهم انشغالات علمية بيداغوجية، كما يرجع ذلك للظروف الاقتصادية.

الجدول رقم 5: يمثل توزيع الجمعيات حسب سنة تأسيسها.

سنة التأسيس	ك	ن%
1972 . 1982	1	12.5
1982 . 1992	0	00
1992 . 2002	0	00
2002 . 2012	3	37.5
2012 . 1018	4	50
المجموع	8	100

تشير نتائج الجدول الى ان معظم الجمعيات التي قمنا بمقابلتها هي جمعيات حديثة النشأة، حيث كان تاريخ تأسيسها منحصر ما بين (2012 . 2018) بنسبة 50%.

وهذا راجع الى طبيعة العمل وطبيعة المنطقة، حيث ان مثل هذه الاعمال كانت حكرا على المناطق الحظرية فقط، اما في السنوات العشر الاخيرة اهتمت الجمعيات بالفئات المهمشة في المناطق الريفية النائية.

ثانيا: التحليل السوسيولوجي للمقابلات.

تحليل المقابلةالاولى:

من خلال إجرائنا للمقابلة مع جمعية ايادي الأمل بمدينة الخميس مليانة تبين لنا أنها تعمل على مستوى الولاية، فهي قد ساندت العديد من الفئات الذين عرفوا بضحايا لجرائم ما. **فحسب الفرضية الأولى** التي تسعى إلى أن لمؤسسات الخدمة اجتماعية دور في رعاية ضحايا الجريمة، نلاحظ انه قد تأكدت الفرضية في هذه الحالة حسب رأي وأقوال رئيس الجمعية مع العلم أن الجمعية صغيرة و حديثة النشأة، إلا انه مع تضافر الجهود وعمل البرامج من طرف رئيس الجمعية ساهم بالإيجاب في خدمة الجمعية، و بالتالي رعاية ومساندة الأفراد الضحايا، كما نرى أن للجمعية مشاريع تنموية لفائدة فئة الشباب ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تنمي قدراتهم على التكيف والإبداع وتنمي طاقاتهم في مواجهة المشاكل التي تعترضهم من خلال التكوين ومشاركة الفئات الأخرى من المجتمع.

أما فيما يخص الفرضية الثانية والتي تهدف إلى إبراز دور الأخصائي الاجتماعي والمتمثلة في دور الناشطين الجمعويين في رعاية و إصلاح ضحايا الجرائم.

فمن خلال المقابلة الأولى اتضح أن للأخصائي الاجتماعي الفضل الكبير والدور الأهم في التكفل برعاية تلك الفئة، فهذا قد اتضح في الإجابة عن الأسئلة 2و3و4 بحيث انه يلزم تواجد أعضاء من الأخصائيين من مختلف الجنسين النساء و الرجال و كل عضو يتكفل في حالة ما، أما في ما يخص الدور الذي يقومون به فهو دور علاجي وقائي يكمن في الرعاية و الإصلاح، رغم انه أغلبية الأعضاء لا ينتمون إلى تخصص العلوم الاجتماعية إلا أن الدور الذي يقومون به أكد على كفاءتهم و قدرتهم في رعاية الفئات المحرومة داخل المجتمع، وبالتالي يمكن للجمعية أن تتطور و تشمل الفئات أخرى، وفي الأخير جاء مشكل العراقيل و المشاكل التي تعترض الجمعية فقد خصتها الجمعية في المشاكل المادية كالنقص في التبرعات والمساعدة، والمعنوية التي شملت في معاملة بعض من الأفراد لأعضاء

ورؤساء تلك الجمعية، فالجمعية تعمل جاهدة لتخطي تلك المشاكل و العقبات لتطوير نفسها و التكفل و الرعاية اللازمة بالفئة المنوط لهم التكفل بها.

تحليل المقابلة الثانية:

حسب الفرضية الأولى.

أجريت المقابلة مع جمعية البسمة الخبرية الواقع مقرها بولاية عين الدفلى في تاريخ 25/04/2018، فنستنج من خلال إجابات رئيس الجمعية بان الجمعية تلتزم بجميع القواعد و الآداب لمساعدة ورعاية الفئات المعرضة لتكون ضحايا لجرائم ما، مع العلم أن الجمعية تشمل قطاعات مختلفة، فحسب تصريحات رئيسها فهي تقدم بإبرام برامج تطوعية لفئة المحتاجين والمتشردين، بالإضافة إلى أنها تقوم بزيارات دور العجزة التي تعتبر فئة محرومة داخل المجتمع، كما تعتبر الجمعية أن فئة النساء هم أكثر عرضة لان يكونوا ضحايا و أسندت ذلك إلى التنشئة الاجتماعية و كيفية التعامل مع الأنثى على غرار الذكر، إضافة إلى ضعف المرأة أمام الرجل مما يعرضها للعنف أكثر من الرجل، كما نلاحظ أن أسلوب التدخل للجمعيات في تعاملها مع مشكلات الأفراد و كيفية تقديمهم للخدمات الاجتماعية يكون بطرق علمية للخدمة الاجتماعية، فهي تمارس عملية التدخل المهني بطريقة خدمة الفرد بغرض علاجه ومعرفة الصعوبات التي يعاني منها.

فهنا تكون قد تأكدت الفرضية الأولى من خلال الدور الذي تقوم به جمعية البسمة في رعايتها و علاجها و التكفل اللازم بالفئات التي تعتبر ضحايا جرائم

حسب الفرضية الثانية:

فما يخص دور الأخصائيين الاجتماعيين و الناشطين في جمعية البسمة، فنلاحظ من خلال مقابلتنا هذه أن الفرضية قد تحققت في ضوء العمل الذي يقوم به أولئك الأفراد المكلفين بتطبيق أسلوب الحوار والتكفل بالفئات المسماة ضحايا جرائم ما، كما أنهم يعتبرون واسطة بين الفئات الضحايا في فعل الخير كما أنهم يتكفلون بهم على أكمل وجه وكل

شريحة وكل فئة على حدة، والأخصائي الاجتماعي في جمعية البسمة مكلف برعاية الفئات وإصلاحها و زرع البسمة في وجوههم، فهذا هو هدفهم من إنشاء هذه الجمعية.

أما بالنسبة للعراقيل والمشاكل التي تعترض مسيرتهم فقد حصرها رئيس الجمعية في نقص التوعية والتحسيس في الأوساط العائلية والتي هي اكبر مشكل تعاني منه معظم الأسر الجزائرية، إضافة إلى غياب مقر خاص بالجمعية، وهذا ما جعل الجمعية تنظر للوضع و تناشد الدولة بإنشاء مقر خاص بها ودائم لمزاولة نشاطهم على أكمل وجه ممكن.

تحليل المقابلة الثالثة:

حسب الفرضية الاولى.

أجريت المقابلة مع عضو مكلف بالمالية من جمعية الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية التي شملت كل من النطاق الوطني ولولائي والمحلي، فنلاحظ من إجابته على أسئلتنا ان لمؤسسات الخدمة الاجتماعية دور في رعاية ضحايا الجرائم، فمثلا هذه الجمعية التي تشمل نطاق عملها جميع المجالات تعمل جاهدة لحل المشكلات التي يعاني منها الأفراد المكلفين برعايتهم، فهي تعتبر الفرد ضحية لمجتمعه بالدرجة الأولى، فهي على الاقل تقوم بتقديم النصائح و الإرشادات حول وضع الضحية، لتحسين سلوكه و قد نجحت العملية مع تحديد أفراد المجتمع، فالجمعية راضية عن عملها رغم غياب مساهمين كبار من رجال الأعمال فهي تنظر نظرة ايجابية لعملها، فالإضافة إلى إنها تقوم بأعمال خارجة عن برنامجها وهذا امر جيد بالنسبة لها كجمعية وطنية، فهي تقدم خدمات اجتماعية ذات فعالية في إعادة إدماج الفئات و الأفراد الضحايا في المجتمع.

حسب الفرضية الثانية.

من خلال رأي و إجابة مبحوث المقابلة نستنتج أن وجود الأخصائيين الاجتماعيين في الجمعية أمر ضروري في تقديم النشاطات والخدمات للشباب، حيث غالبا ما تكون تلك الأنشطة متقطعة وتشمل مناسبات معينة، فالأخصائيون الاجتماعيون غالبا ما يقدمون الكثير

للشباب لتحقيق طموحاتهم ولو الجزء منها، فهم مكلفون بالتنقل ورعاية فئة الشباب المعرضة أو الذين تعرضوا وكانوا ضحايا جرائم ما، من خلال تأطير مداخل و برامج وقائية علاجية، فمن خلال سؤالنا للفاعلين والناشطين في الجمعية عن مدى تجاوب الفئة الثانية معهم والأسلوب الذي يتعاملون به، أكدوا على أن الجمعية تشمل فئة الشباب والأسلوب يكون أسلوب حوار يخدم الطرفين، فالأخصائي الاجتماعي مدرب وتلقى تأهيل لكيفية تعامله مع الفئات الضحية المتضررة.

تحليل المقابلة الرابعة:

حسب الفرضية الاولى.

إن الملاحظ من خلال ميدان البحث والمبحوثين حول دور مؤسسات الخدمة الاجتماعية في رعاية ضحايا الجرائم، قد تبين لنا من أجوبة المبحوثة المتمثلة في عضو في جمعية كافل اليتيم مكتب ولاية عين الدفلى، أن تلك الجمعية والتي تعتبر مؤسسة اجتماعية تقوم بعملها على أكمل وجه في الحفاظ أو تعديل سلوك أفراد خالفوا قوانين المجتمع، مثلا في قولها "**رانانشوفوا أطفال يتامى يبيعوا في الشوارع وهوما صغار**" وهذا اعتبرته جريمة في حقهم، رغما أنها أكدت على أن العديد من الفئات قد استفادت من الرعاية، وأن اختصاص الجمعية والفئات التي تتكفل بها جعلها تعمل جاهدة لفرض نفسها في مساعدتهم والتكفل بهم، أيضا الجمعية وبدورها مؤسسة للخدمة الاجتماعية من واجبها استقبال الفئات الضحية والاستماع إلى انشغالاتهم وتأطير برامج تساعد بها مثل تلك الفئات، كما أن لها واجبات اتجاه كل من يلجأ إليها ويحمل صفة الضحية كالأطفال اليتامى المشردين، والأرامل هم الأكثر عرضة للعنف خاصة العنف الرمزي من طرف المجتمع، فالجمعية بدورها مكلفة بإعادة إدماجهم بداخل المجتمع وإعادة تكييفهم مع الجماعة، فتلك الفئة معرضة لمثل هذا العنف بالدرجة الكبيرة لتكون ضحايا جرائم وبالتالي من اختصاص الجمعيات كمؤسسات خدمة اجتماعية تقوم برعايتهم وإصلاحهم وإعادة توجيه سلوكهم.

حسب الفرضية الثانية.

في نظر كل أعضاء الجمعيات السابقة أن الناشطين يقومون بدورهم في رعاية وإصلاح الفئات التي تتوافد إليهم والتي تعتبر ضحية، فرغم اختلاف تخصصاتهم وابتعادهم كل البعد عن الاختصاص الاجتماعي إلا انهم قائمين بالدور على أكمل وجه لتطبيق الأسلوب المناسب لكل حالة، فكل فئة ولها طريقة تعامل تختلف عن الأخرى، لذا من الممكن القول أنهم أخصائيين اجتماعيين ومنه تتأكد الفرضية القائلة بان الأخصائيين الاجتماعيين لهم دور في رعاية و إصلاح الأفراد ضحايا الجرائم، أما بالنسبة للمشكلات التي يتعرض إليها أولئك الناشطين دخول فئات غير معنية بها الجمعية وتعترض عملهم وتقابلهم بالأمور السيئة والتي تشكل مصدر إحباط بالنسبة لهم.

تحليل المقابلة الخامسة:

حسب الفرضية الاولى:

من خلال إجرائنا للمقابلة مع احد أعضاء جمعية الفكر الثقافية العلمية الكائن مقرها في جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة المكلفة برعاية انشغالات الطلبة، فنستنتج ان كافة أعمال الجمعية منطبقة على تكوين الأفراد الطلبة الذين فلتت بهم السبل وانحرفوا في الجماعة وقواعد المجتمع الذي هو الجامعة، فالطلبة الشريحة الأكثر عرضة للجريمة كونهم شباب ومراهقين، فهذه الجمعية مكلفة بهذه الفئة خاصة المحرومة أو التي تعرضت للعنف لا سيما العنف الرمزي، فالرعاية والإصلاح والإرشاد والتوعية من اختصاص الجمعية وكونها جمعية فكرية ثقافية علمية ساهمت في تشجيع العديد من الطلبة أصحاب المواهب، كما أنها ساعدت الكثير في حد قول ممثليها أنهم كونوا نخبة من الطلبة كما ساعدوا في رعاية العديد منها تركوا الدراسة لأسباب مادية أو حتى معنوية وإعادتهم لدراستهم وتكفلت باحتياجاتهم وأيضا دعمتهم ماديا و معنويا لضمان إعادة إدماجهم داخل المجتمع والمحيط الجامعي من

جديد، فالفرضية تأكدت من خلال إجابتها على السؤال الثالث حسب قولها أن إدماج الأفراد وسهر المؤسسة على ذلك قد ساعدهم.

حسب الفرضية الثانية.

بالنسبة للأخصائيين الاجتماعيين وحسب تصريحات والإجابات المبحوثة نلاحظ أنهم يطبقون مهامهم ودورهم كونهم أفراد مؤهلين ومهيئين لذلك، بالإضافة إلى أنهم مدربون على تطبيق أسلوب الحوار، فحسب كونهم أيضا طلبة جامعيين ويتعاملون مع أفراد من نفس الفئة جعلهم ينجحون في مهامهم وفي تعاملهم مع الإفراد الضحايا حسب الخصوصية وحسب نوع الفئة والمشاكل التي تعرضوا إليها، فالفرضية هنا أيضا تحققت من خلال إجابات المبحوثة على الأسئلة 01 و 02.

أما في ما يخص العراقيل والمشاكل التي تعترض مسيرتهم هي حسب التسلط من طرف كل عضو، وبالتالي ظهور مناوشات بينهم وهذا ما أدى إلى الإخلال بآداب الجمعية وقانونها وبالتالي ربما عدم تحقيق أهدافها المرجوة.

تحليل المقابلة السادسة:

حسب الفرضية الاولى:

نلاحظ من خلال هذه المقابلة أن الجمعية تهتم بصفة عامة بالمرأة كونها تحتل اكبر شريحة في المجتمع وأنها اضعف الكائنات وتتعرض بصفة دائمة للعنف، والجمعية تدعم المرأة الريفية والماكثة في البيت، وعلى حد قول رئيسها أنها قد أفادت المرأة أيا كانت صفتها، والمرأة في نظر الجمعية عنصر أساسي في المجتمع وأن تكوينها ساعدها في إدماجها في المجتمع، بوجود مهنة خاصة بها ساعدتها في تكوين نفسها، لان الجمعية تهدف إلى تكوين المرأة وقد نجحت في ذلك، والتكوين والرعاية أفاد العديد من أفراد فئة النساء، والفرضية هنا تحققت من خلال إجابة الرئيس على السؤال 03 بقوله انه من تاريخ إنشاء الجمعية إلى

اليوم قد تخرجت حوالي 500 امرأة مكونة حاملة شهادات في مختلف المجالات (الحلاقة، الخياطة، صناعة الحلويات) وهنا يمكن القول أن أهداف المؤسسة قد تحققت.

حسب الفرضية الثانية.

نستنتج من خلال أجوبة المبحوث أن أغلبية الناشطين في الجمعية يقومون بالدور اللازم بتطبيق الأسلوب المناسب لكل حالة مع مراعاة ظروفها، فاهتمام الجمعية بالمرأة يدل على انه معظم الناشطين هم إناث، كما أكدت الإجابات على أن الجمعية قد شكلت من المتربصين أو الفئات المتواجدة في مركز الأسرة مع الناشطين، حيث أن الجمعية تراعي ظروف المتربصات ومساعدتهم بالإضافة إلى حسن الاستقبال الذي جعلتهم من أولوياتها، وهذا ما يؤكد الفرضية القائلة بان للأخصائيين الاجتماعيين دور في رعاية ضحايا الجرائم.

أما بالنسبة للعراقيل والمشاكل فقد حصرها رئيس الجمعية في نقص التمويل بصفة عامة.

تحليل المقابلة السابعة:

حسب الفرضية الاولى.

من خلال مقابلة رئيس جمعية الوداد و التي هي جمعية بلدية محلية تهتم بمكافحة الادمان و المخدرات بالإضافة الى اهتمام بالمتشردين وادماج العائلات، فرغم كونها جمعية خيرية إلا انها تهتم بأكثر الفئات المعرضة للجريمة و الانحراف وهي الشباب والمراهقين، حيث ترجع السبب الرئيسي لوقوع الافراد ضحايا جرائم الى البعد والانحلال الديني وعدم التبليغ من طرف بعض الحالات، كما تهتم بالمرأة وارجعت تعرضها للظلم الى الخطأ ومصدره الظلم الاجتماعي بصفة خاصة فالهدف الرئيسي لها هو ادماج الفئات الضحية في اسرهم او في المجتمع، كما تؤكد على اولوية التقبل وعدم الاستهجان من طرف الاسرة، فمعظم الحالات التي تكفلت بها الجمعية تلقت تكوين خاص من طرف الجمعية وعاد عليهم بالفائدة وحقق دور واهداف الجمعية، وبالتالي تحقق الفرضية حول دور مؤسسات الخدمة في رعاية ضحايا الجريمة.

حسب الفرضية الثانية.

ان اهم دور يقوم بيه الأخصائيين الاجتماعين المتثلمين في اعضاء الجمعية والناشطين فيها، يكمن في الاسلوب الذي يطبقونه مع الحالات التي يتعاملون معها، بالإضافة الى الخصوصيات الفردية التي من واجبهم الالتزام بها والحفاظ على سيرتها بالإصغاء لمشاكلهم والتكفل بكل الحالة على حدة، ويواجهون مشاكلهم حسب نفسية الحالة كما انهم لا يضغطون على الحالة والتي من الممكن ان تنفر من الجمعية والفاعلين داخلها، كما اكدوا على حسب المعاملة فأي عنصر في الجمعية منخرط بملف وخاضع لتكوين وله صفاة وآداب يلتزم بها داخل الجمعية.

اما بالنسبة للعراقيل والمشاكل التي تعترض الجمعية تكمن في العجز عن تشخيص بعض الحالات والتعرض للعنف من بعض الاشخاص.

تحليل المقابلة الثامنة:

حسب الفرضية الاولى: نلاحظ من خلال مقابلتنا لعضو ناشط في الجمعية ان الجمعية تقوم بعمل مؤسسات الخدمة الاجتماعية، كما ترى الجمعية ان الافراد عرضة ليكونوا ضحايا جرائم مدام الالتزام بقواعد المجتمع وسلوكه منعدم، حيث تراه السبب الرئيسي لذلك، هذا بالإضافة الى ان المؤسسة تطبق برامج ومخططات تخدم اهدافها لضمان استمراريتها وتحقيق الرعاية والاصلاح لفئة الافراد التي تهتم بهم، كما التزمت الجمعية بعلاج العديد من الافراد وادماجهم داخل اسرهم والمحيط الاجتماعي، كما اكدت على اهمية الرعاية والتكوين ودورهم في العلاج وهذا ما يؤكد الفرضية القائلة بأن لمؤسسات الخدمة اجتماعية دور في رعاية ضحايا الجرائم، كما ان الجمعية التي تقوم بدور الخدمة الاجتماعية لها اهمية وتعد حجر الاساس في الرعاية والاصلاح لعديد من الفئات التي تعتبر ضحايا جرائم ما.

حسب الفرضية الثانية: اتضح لنا من خلال اجابات المبحوث على اسئلة الفرضية الثانية المتعلقة بدور الاخصائي الاجتماعي في رعاية واصلاح ضحايا الجرائم ان وجود اخصائيين داخل كل

مؤسسة اجتماعية تقوم بمهمة الخدمة الاجتماعية الزامي وواجب، كما وجب عليهم التحلي بالمهارة وحسن المعاملة، بالإضافة الى اتخاذ الاساليب المناسبة في التعامل حسب كل حالة، وبكون الجمعية فكرية تقدم نشاطاتها واهتماماتها لكافة شرائح المجتمع من خلال معرفة النقائص والمشاكل التي يعاني منها كل فرد، ومن واجب الاخصائي الاجتماعي مراعاة الخصوصيات الفردية لكل حالة وهذا راجع الى نوع التدريب والتأهيل وثقافة الاخصائي عن كيفية التعامل مع مثل تلك الحالات، والاخصائي باعتباره فرد مؤهل للتعامل معها ووجوب تواجده في المؤسسة يؤكد لنا الفرضية، هذا وحتى عن العراقيل والمشاكل التي تتعرض المؤسسة والفاعليين فيها، فهذه الجمعية وعلى غرار سابقاتها حصرتها في نقص التكوين والخبرة ونقص التفاعل مع الجمعية ونشاطاتها من طرف الفئات الاجتماعية الاخرى.

رابعا: نتائج الدراسة.

1. نتائج الفرضية الاولى.

. اغلب السلوكات الانحرافية التي قد توقع الافراد ليكونوا ضحايا جرائم ما سببها عدم الالتزام بقواعد المجتمع وتعارض قيم الافراد وقيم المجتمع الذي يحيط به.

. اغلب الجمعيات والتي مثلت مؤسسات الخدمة الاجتماعية هي مؤسسات خيرية حيث شملت نسبة 62.5 بالمئة.

. هيمنة فئة الشباب والمراهقين الضحايا داخل الجمعيات ومؤسسات الخدمة الاجتماعية.

. الزامية الدراسة والتشخيص للأفراد الضحايا وحسن الاستقبال لهم.

. تعدد الفروع والمراكز للجمعيات للقضاء على الاكتظاظ والتركيز على الاهتمام برعاية الفئات المهمشة.

. من اولويات مؤسسات الخدمة الاجتماعية، وضع الخطط والبرامج وتوجيه ناشطيها.

. جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة من طرف مؤسساتها التي تكمن في الجمعيات.

. الهدف الرئيسي من وجود مؤسسات الخدمة الاجتماعية هو دورها في مساعدة الناس ليصبحوا اكثر توافق مع المجتمع المحيط بهم، اي الرعاية والاصلاح.

. تقدم مؤسسات الخدمة الاجتماعية المتمثلة في الجمعيات خدمات مباشرة للمواطنين والافراد الضحايا من خلال مواجهة احتياجاتهم ومشاكلهم العامة.

الجمعيات تقدم خدمات اجتماعية هادفة لإصلاح ورعاية الافراد ضحايا الجرائم، وهي خدمات غير ربحية.

. تعد الجمعيات مؤسسات متخصصة في الخدمة الاجتماعية، فكل واحدة تقدم نوع معين من الخدمات تتوافق والفئة التي تهتم بها.

. تستهدف الجمعيات الافراد الذين يواجهون عقبات في حياتهم، ومن ذلك تستمد ديمومتها وتحقق اهدافها.

2. نتائج الفرضة الثانية.

. دور واهمية الاخصائي الاجتماعي في مؤسسات الخدمة الاجتماعية يكمن في فاعليته مع الضحايا الجرائم.

. الاساليب المطبقة في تعامل الاخصائيين الاجتماعيين تتناسب مع حالة ضحايا الجرائم.

. الزامية وجود كلا من الجنسين من الاخصائيين الاجتماعيين (ذكور، اناث) في كل مؤسسة للقيام بمهنة الخدمة الاجتماعية.

. على كل جمعية او مؤسسة تقوم بمهنة الخدمة الاجتماعية ان يكون الفاعلين فيها، او الاخصائيين الاجتماعيين ذوي تأهيل ومهارة لأداء مبادئ وطرق الخدمة الاجتماعية.

. التكفل الامثل للأخصائيين الاجتماعيين وبالطرق العلمية الملائمة لرعاية ضحايا الجرائم.

. مكانة الاخصائي الاجتماعي داخل مؤسسة الخدمة الاجتماعية والجمعيات يساهم في تحقيق اهداف المؤسسة واستمراريتها.

. تشخيص الحالات من اولويات الاخصائي الاجتماعي لضمان العلاج والوقاية من المشاكل والاخطار التي يتعرضون لها.

. خدمات الرعاية والاصلاح التي يقوم بها الاخصائي الاجتماعي تؤدي الى اشباع حاجات الضحايا وتحقق اهداف سياسة ادماجهم الاجتماعي.

خامسا: الاستنتاج العام.

من خلال دراستنا التي كانت بعنوان دور الخدمة الاجتماعية في رعاية ضحايا الجرائم، حاولنا ببحثنا السوسيولوجي التأكيد من الدور الذي تقوم به الخدمة الاجتماعية، هذا بالإضافة الى معرفة كيفية اسهامها في رعاية وادماج الافراد الضحايا في المحيط الاجتماعي.

وقد توصلنا من خلال دراستنا الميدانية التي شملت الجمعيات انها كانت حريصة على القيام بدورها مع الفئات التي تهتم بها والتي تدخل في اطار الجمعية، وان معظم الجمعيات تقوم بمهام الخدمة الاجتماعية من خلال التكفل بالفئات المهمشة في المجتمع، فهي قد ساعدت على تعديل سلوك العديد من الافراد الذين وقعوا ضحايا جرائم ما ورعايتهم واصلاحهم واعادت ادماجهم مع محيطهم الاجتماعي، كما تبين لنا من الدراسة اهمية الخدمة الاجتماعية في كيفية مساعدة الافراد وتقديم حلول للمشاكل التي تعترضهم وكذا اهمية العلاج وطريقة التكوين الذي يتلقوه داخل كل مؤسسة.

والخدمة الاجتماعية وبهدفها في الرعاية والاصلاح تعتمد على اخصائيين اجتماعيين مؤهلين ومدربين للقيام بمهامهم في الاستقبال الحسن،والاستماع لمشاكلهم وتطبيق مبادئ الخدمة الاجتماعية وعلاجهم واعادة ادماجهم، ويكون العلاج من خلال تحسين العلاقة بين الطرفين (المجتمع والافراد الضحايا)، واعطاء فرص لضمان اعادة ادماجهم في المجتمع.

كما توصلنا ايضا الى السعي بكافة الطرق من اجل تطوير الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، التي تعد الممر الذي يتم من خلاله ربط الصلة بين الافراد والمجتمع، وذلك من خلال دعم المنظمات والجمعيات بشكل خاص، وتدعيم آلياتها بتلقين الناشطين فيها التدريب وتأهيلهم للتعامل مع تلك الفئات الاجتماعية، وكذا تشجيع الافراد اللذين يدرسون التخصصات الاجتماعية للتطوع لممارسة الخدمة الاجتماعية داخل الجمعيات، وهذا راجع لافتقار العديد من الجمعيات التي دخلت حيز البحث عن ناشطين ينتمون لمثل هذه التخصصات.

خاتمة

تناولنا في هذه الدراسة احد الموضوعات الهامة في المجتمع، وهي دراسة الخدمة الاجتماعية في رعاية ضحايا الجرائم، حيث اصبح المجتمع يمثل مكانا بارزا في تفكير العديد من الباحثين السوسيولوجيين والهيئات الاجتماعية على المستوى الوطني والعالمي، نظرا للدور والوظائف والمكونات الاساسية التي تتمثل في افراد المجتمع والمؤسسات الاجتماعية واهمها مؤسسات الخدمة الاجتماعية، وان دور الخدمة الاجتماعية بشكل عام قد ازداد وتعددت مراكزه و مؤسساته، والخدمة الاجتماعية في مفهومها المعاصر تعتبر مهنة متخصصة لها قوانينها ونظرياتها، واساليبها تنطلق من حاجيات افراد المجتمع الى الرعاية، والاصلاح والعلاج، فهي تقدم خدمات في ميادين مختلفة اجتماعية، ثقافية، طبية، سكنية وحتى الاسرية، والضحايا بمختلف شرائحهم، فالخدمة الاجتماعية عملية اصبحت ضرورة لكل مجتمع ولكل فئة داخله، فبعد التطور لزم على المجتمع ايجاد مؤسسات عمل واحدة تتكفل بفئة معنية لضمان الرعاية التامة والاصلاح للأفراد التي ظلت بهم السبل لتحقيق اهدافهم وتعرضوا لمشاكل اصبحوا من خلالها ضحايا، ولا يمكن تطبيق هذه العملية، اي الخدمة الاجتماعية لا تتم الا بوجود اخصائيين اجتماعيين مكلفين بها، والاخصائي الاجتماعي هو فرد مدرب ومؤهل علميا وعمليا ومهنيا على تطبيق اساليب الرعاية والاصلاح، كما يعد الاخصائي الاجتماعي الركيزة الاساسية لكل مؤسسات الخدمة اجتماعية اذ لا يمكن تطبيق مهنة الخدمة الاجتماعية من دونه، والاخصائي الاجتماعي وبأسلوبه وإمكانياته هو الاجدر بتحقيق دور واهداف الخدمة الاجتماعية، ومن خلال دراستنا التطبيقية التي شملت الجمعيات التي هي تقوم بدور الخدمة الاجتماعية وتشمل أيضا على نطاقين اجتماعيين حلوا مكان الاخصائيين الاجتماعيين، فنستنتج ان الجمعيات شملت اهتماماتها بشرائح اجتماعية هشة مهمشة كفئة المعوقين، المسنين، المرأة، الشباب..... الخ، فمن خلال عملها الجهوي التطوعي اصبحت الجمعية ضرورية للأفراد وللمجتمع، بحيث لا تعد فقط مصدر للمساعدات والخدمات والاغاثة وانما حلقة وصل بين الفرد وبيئته من خلال نشر الافكار وإيصال

الاقتراحات والحلول البناءة لحل العديد من القضايا والانشغالات واحتياجات العديد من الافراد، كما يتجل دور الجمعيات في الخدمة الاجتماعية من خلال القدرة التي تتمتع بها في تغيير الانماط السلوكية للأفراد الضحايا وتهيئتهم للاندماج في المجتمع وتحسين صور واثار العلاقات التي تربطهم بالمحيط الاجتماعي وذلك يتحقق من خلال الانشطة والبرامج العلاجية المؤطرة من طرف الجمعية، والملاحظ مدنيا ان مختلف ابعاد الجمعيات كانت خيرية، اما في ما يخص الاهتمام فكان مختلف الاتجاه من جمعية لأخرى، كما نرى ان الهدف الذي تسعى له كل جمعية قد تحقق من خلال الدور الذي تقوم به للتكفل والرعاية بالفئات المحرومة والتي تعد ضحية اما لجرائم ما او ضحية للظروف الاجتماعية، كذلك نجد الناشط الجمعوي الذي يقوم بدور الاخصائي الاجتماعي يغطي التكفل العلمي الناجح لدور الجمعية، فهذا الاخصائي الاجتماعي يجب ان ينتمي الى تخصص علمي مناسب اهمها وافضل التخصصات هو العلوم الاجتماعية، كما لاحظنا انهم ذو تأهيل ومهارات لأداء مهنتهم، حيث طبقوا من خلالها مبادئ الخدمة الاجتماعية في الجمعيات بتوسيع نطاقات اهتمامها في المحيط الاجتماعي وكذا مشاركة الافراد الضحايا اهتماماتهم وانشغالاتهم خاصة فئات الاماكن الريفية والمعزولة وكذا الذين يعانون من مشاكل في حياتهم اليومية، فراينا نجاح نوعا ما في الجمعيات بإدماجها لأفراد داخل اسرهم او المجتمع بالإضافة الى تكوين العديد منهم ورعايتهم ومع كل هذا النجاح تبقى معيقات ومشاكل تتعرض لها الجمعيات خلال نشاطها اليومي اهمها صعوبة التشخيص لبعض الحالات ونقص الامكانيات والوسائل ودخول فئات غير معنية تطالب بحقوق غير حقوقها وهذا بالإضافة الى غياب المقرات للجمعيات، فالجمعيات ولحد اليوم تبحث عن طريقها ووجودها المؤثر داخل المجتمع، لذا ومن خلال دراستنا والنتائج التي توصلنا اليها فان الجمعيات تقوم بدورها في رعاية الضحايا، بالإضافة إلى الناشطين المعويين هم أيضا سهروا على تطبيق دورهم وبالأسلوب المناسب حسب كل حالة وبالتالي تحقق الفرضيات وفعاليات الدراسة كموضوع جديد في ميدان علم الاجتماع.

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة عربية

2- الرسائل والمذكرات الجامعية

3- القواميس والمعاجم

4- الدراسات والبحوث

5- الجرائد والمجلات

6- المراجع باللغة أجنبية

المراجع باللغة العربية.

1. احمد عبد اللطيف الفقى، **الشرطة وحقوق ضحايا الجريمة**، دار الفجر لنشر والتوزيع، ط1، 2003.

2. ابراهيم عبد الرحمان رجب، **علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1982.

3. احسان محمد الحسن، **النظريات الاجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المفسرة**، دار وائل لنشر، ط2.

4. موريس انجرس ، **ترجمة سعيد سبعون و اخرون**، منهجية البحث العلمي في علوم الانسانية، دار قصبة الجزائر .

5. محمد امين البشرى، **علم ضحايا الجريمة و تطبيقات في دول العربية**، جامعة نايف العربية للعلوم امنية الرياض ط1 2010.

6. محمد مؤنس محي الدين، **تعويض ضحايا الجريمة في الشريعة والقانون**، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض،ط1، 2005.

7. محمد سيد فهمي، **اسس الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط3، 2014.

8/ محمد سيد فهمي، **مدخل الى الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2002

9. نادر فهمي الزيود، **خصائص ومهارات الاخصائي الاجتماعي في العمل الاجتماعي**، جامعة الزيتونة.

10. سماح سالم سالم، **الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف**، دار المسيرة، عمان،ط2015،1.

11. عامر ابراهيم القندليجي، **منهجية البحث العلمي**، دار اليازوري، عمان،2012.

12. عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري، **النظريات المعاصرة في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1986.

13. عبد الناصر جندلي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون،ط2،

14. عبد الغني عماد، **منهجية البحث في علم الاجتماع" الاشكاليات، التقنيات المقاربات"**، دار الطليعة، بيروت، 2007.

15. فوزي شرف الدين، **الخدمة الاجتماعية" تحليل المهنة والجذور**" جامعة بنها.

16 فيصل محمود غرايبة، **الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر**، دار وائل للنشر،ط1، 2004.

المذكرات والرسائل الجامعية:

17. احمد مسعودان، **رعاية المعوقين واهداف سياسية ادماجهم الاجتماعي في الجزائر من منظور الخدمة الاجتماعية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري بقسنطينة،2006.

18. الهادي عاشق بداي الشمري، **دور الضحية في حصول الفعل الاجرامي**، من منظور طلاب الجامعة، دراسة مسحية على طلبة جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاجتماعية، الرياض، 2011.

19. بوعباش مراد، العلاقات الانسانية في المؤسسات الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1991/ 1992.

20. حميدة سعد اهديوة سعيد، **تعويض ضحايا الجرائم بين الشريعة والقانون**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة بن غازي.

21. مها بنت حمدان العنزي، **جودة الخدمات الاجتماعية في المؤسسات الاولية**، دراسة مقدمة لقسم الاجتماع و خدمة الاجتماعية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض 2001.

22. مهدي السعيد، **دور الخدمة الاجتماعية في الحد و التخفيف من ظاهرة تشرد الاحداث دراسة نظرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في الخدمة الاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2005.

23. عبد الله بوصلويرة، **الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، 2010. 201.

24. عبد الله حمود الغزي، **دور الاخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع المشكلات الاجتماعية لنزلاء السجون**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاهيل والرعاية الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2005.

25. عمر بن علي عبد الله العجلاني، **تقييم المهارات المهنية عند الاخصائيين الاجتماعيين**، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2005.

25/ قراني مفيدة، حقوق المجني عليه في الدعوة العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2009.

27. ديش موسى، **النظام القانوني لتعويض الجرائم الارهابية**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،2015.

القواميس والمعاجم:

28. محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية**، مصر.

الدراسات والبحوث:

29. وجدي محمد بركات، **دور الشرطة في رعاية ضحايا الجريمة**، مركز البحوث الامنية، مملكة البحرين،2008.

الجرائد والمجلات:

30. **جريدة الخبر الاسبوعي**، 27 اوت/ 21 سبتمبر 2006، العدد 130.

المراجع باللغة الاجنبية:

31. Julie Selman Tong and Daniel McGill is; swing crime victims and witnesses, Washington: National institute of Jistice,1997.

32. Timothy Ireland and Cathy spots widow, child victimization and Risk for Alcohol and drug Arrests, Washington D. C: National Institute of Justice, 1994.

الملاحـــق

دليل المقابلة.

الجنس. / السن.

المهنة داخل الجمعية. / المهنة خارج الجمعية.

سنة تأسيس الجمعية.

1/ هل في رأيك عدم الالتزام بآداب المجتمع وسلوكاته يجعل من الافراد عرضة ليكونوا ضحايا للجرائم؟

2/ كيف تنظر لعمل مؤسسات الخدمة الاجتماعية والقائمين عليها في تقديم مهامهم في علاج ورعاية ضحايا الجرائم المختلفة؟

3/ هل في اعتقادكم ان التكوين والرعاية قد افادتهم؟

4/ كيف تفسر وقوع المرأة ضحية لجرائم الاغتصاب والعنف الاسري او اي عنف آخر؟

5/ هل يطبق الناشطين والمسيرين سلوب الحوار والمناقشة في تعاملهم مع افراد تلك الفئات؟

6/ كيف تفسر وجوب مراعات الخصوصيات الفردية لأفراد تلك الفئات؟

7/ فيما يمكن حصر اهم المشكلات والعراقيل التي تعترض مسيرة مؤسسات الخدمة الاجتماعية والناشطين الاجتماعيين؟

الرقم	الجمعية او المؤسسة	المجال	النطاق	المبحوث من الجمعية	سنة التأسيس	السن	مقر التواجد
1	جمعية ايادي الامل	خيري تطوعي	محلي ولائي	الرئيس	2017	27	خميس مليانة
2	جمعية البسمة الخيرية	خيري تطوعي تضامني	محلي ولائي	الرئيس	2007	36	عين الدفلى
3	الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية	خيري رياضي ثقافي	وطني محلي ولائي	احد الاعضاء	1972	45	عين الدفلى
4	جمعية كافل اليتيم	خيري تطوعي	وطني ولائي	احد الاعضاء	2013	32	عين الدفلى
5	جمعية الفكر الثقافية العلمية	فكري ثقافي	محلي	احد الاعضاء	2004	25	جامعة جيلالي بونعامة
6	جمعية الامل	تنموية	ولائي	الرئيس	2014	40	خميس مليانة
7	جمعية الوداد الخيرية	خيري	ولائي	الرئيس	2016	35	خميس مليانة
8	جمعية الفكر والابداع	فكري ثقافي	ولائي	الرئيس	2010	35	خميس مليانة

تعريف الجمعية:

هي عبارة عن اتفاق منظم ومستمر بين شخصين او اكثر لاستغلال معلوماتهم ومهاراتهم، ونشاطاتهم في خدمة المصلحة العامة او لغاية غير ربحية، حيث تقام الجمعية لخدمة وتوعية الافراد او الجمعات المستهدفة، وتحفيزهم للتفكير في المشاكل الي يواجهونها، والعمل على مشاركتهم في ايجاد الحلول المناسبة لحل هذه المشاكل وتجاوزها بواسطة خطة عمل منسقة وهادفة، بالإضافة الى انها مبادرة تقدم يد العون والمساعدة للأشخاص المحتاجين من خلال جمع الصدقات لهم لإغاثتهم.